القريـــة والتنميـــة العمرانية

الدورة ٢٢ خدمات

إسكان وتعمير

القريـــة والتنميـــة العمرانية

مقدمـــــة :

تشكل الزيادة السكانية أهم مشاكل الريف فقد تضاعف عدد سكانه خلال الأحقاب القليلة الماضية ، حتى أن بعض القرى وصل تعدادها إلى أكثر من ٦٠ ألف نسمة ، كما ازدادت مساحات القرى فالعديد منها زحف عمرانها حتى التحمت ببعضها على حساب الرقعة الزراعية ، و نتج عن ذلك التهام الأراضي الزراعية عالية الجودة بما يزيد عما يستصلح سنويا .

وتشير الدراسات التي أجريت مؤخرا على القرى إلى التغيير المتسارع للكتلة السكنية وهيكل استخدامات الأراضي ، بالإضافة إلى نقص الخدمات والمرافق وارتفاع منسوب المياه الجوفية وانتشار المناطق المتهالكة وسوء حالة الطرق والافتقار إلى أسلوب سليم ومناسب للتخلص من المخلفات . وترجع التحولات الخطيرة التي تشهدها القرية المصرية إلى الإيقاع السريع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها العميق على تغير هيكل القرية بطريقة عشوائية ، وعلى خصائص الكتلة السكنية وعلى النمو العمراني بمعدلات متزايدة .

ويظهر التغير في الهيكل العمراني للقرية المصرية بدرجة ملحوظة فى الامتدادات العمرانية ، وفي نمط المسكن وارتفاعه واحنوائه على المرافق الأساسية ، وفي مواد الإنشاء المستخدمة . كما تغير نظام الأسرة ونظام المعيشة وذلك وفقا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والانتقال من أوضاع المعيشة الريفية التقليدية إلى أوضاع جديدة زادت معها متطلبات وطموحات السكان لتحديث مساكنهم بإدخال مواد ونظم بناء حديثة ، واخذ البناء الهيكلي "خرساني طريقه للقرية .

ويحتاج الأمر إلى وضع السياسات للنهوض بالقرية المصرية في كافة النواحي في إطار تخطيط قومي شامل ، بما يحقق إعادة توزيع السكان وتوازنهم مع الموارد ، مع حماية الأرض الزراعية من الامتداد العمراني عليها ، كما يحتاج الأمر في ضوء اتجاهات التغيير الحادثة لمجتمع القرية في الفترة الأخيرة إلى إعادة تخطيط القرية المصرية لرفع مستواها العمراني والاجتماعي والاقتصادي .

١- مراحـل تطـور القـريـة المصـريـة

دراسة التطور التاريخي للعمران بصفة عامة يساعد في تفهم المشاكل العمرانية الحالية وخاصة إذا لم يتعرض لظروف قوية تغير في تشكيله من جديد مثل الكوارث الطبيعية والحروب وهو ما لم تتعرض له القرية المصرية بصفة عامة .

ويمكن تقسيم تطور القرية إلى ثلاثة مراحل زمنية . وتؤثر الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل مرحلة على تطوير القرية وهيكلها العمراني ، بصرف النظر عن طول المرحلة أو قصرها ، وهذه المراحل هي :

- **منذ نشأة القرية وحتى بداية القرن التاسع عشر .**
- **منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين .**
- **منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن .**

(١) القرية منذ نشأتها حتى بداية القرن التاسع عشر

الزراعة هي العمل الأساسي للمصريين وقد تكون من اكتشافهم أو اكتشاف غيرهم إلا أنها كانت وما زالت إلى حد كبير مهنة رئيسية لهذا الشعب العريق . وقد أثر نهر النيل كثيرا في نمط الزراعه وفي العاملين بها ، فقد حدد السمات الشخصية للمصريين القائمة على الصبر والجلد والترابط الاجتماعي القوي كما حدد شكل العمران واختيار مواقع القرى والمدن التي يمكن للمصريين الإقامة فيها ، فقد بنى الفلاح المصري القديم قراه في المناطق المرتفعة التي لا يغمرها فيضان النيل أثناء الصيف ، ولذلك فلم تحدد هذه المواقع حسب شبكات الطرق مثل كثير من قرى المجتمعات الأخرى .

وكانت القرية التي تمثل مأوى الفلاحين الذي يحميهم أثناء الفيضان ويحميهم من حيوانات البرية السائدة في حوض النهر تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ - **المساكن** : وهي بيوت صغيرة مكونة من حجرة أو أكثر مصنوعة من الطين أو الطوب اللبن ومسقوفة بجذوع النخيل وجريده ، وتحتوي على فرن يصنع فيه الفلاح طعامه ، وحجرة للماشية أو الدواجن ومخزن لأدوات الزراعة – عند الأغنياء فقط – واستخدم الفلاح سطح منزله لتخزين الحبوب في صوامع من الطين وأيضا لتخزين الحطب المستخدم في الوقود. ويساعد الحطب فوق السطح في عزل حرارة الصيف عن بقية البيت. كما زرع النخيل داخل حوش بيته لحمايته من الحرارة أيضا . وقد استفاد من حرارة الشمس في قضاء بعض احتياجـاته مثل تجفيف الحبوب لتخزينهـا وتجفيف بعض أنـواع الخضر والبقول وتجفيف الطوب اللبن المستخدم في البناء وتجفيف روث الحيوانات لاستخدامه في الأفران والمواقد الطينية لإعداد الخبز وطهي الطعام .

٢ - **الساحة المتعددة الأغراض** : وهى ساحة فى منطقة متوسطة من المساكن تستخدم فى الأغراض الاجتماعية (حفلات الزواج والمآتم) وتستخدم فى أحد أيام الأسبوع كسوق لتبادل السلع بين سكان القرية والقرى القريبة ، كما تستخدم أيضا (كجرن) أثناء موسم الحصاد ويطل على هذه الساحة المسجد أو المصلى الذي يشارك جميع أهل القرية فى بناؤه .

٣ - **المقابر** : وهى العنصر الثالث فى القرية المصرية ، حيث أن الفلاح المصري منذ القدم اهتم بدفن الموتى بعيدا عن المياه وفى المناطق الجافة .

كان حجم القرية يتأثر إلى حد كبير بسعة التل أو (الكوم) الذي تنشأ فوقه معظم القرى المصرية وكانت كتلتها العمرانية دائرية الشكل (في غير انتظام) يحيط بها طريق خارجي يطلق عليه (داير الناحية) وحدّه الداخلي يمثل منسوب أعلى فيضان ، أما حدّه الخارجي جهة الحقول فيمثل منسوب أقل فيضان وعنده تبدأ الأراضي المنزرعة. والطرق داخل القرية ضيقة فى غير انتظام وبالكاد تكفى لسير الماشية سيرا متتابعا ، وينتهي معظمها نهاية مغلقة (حارة سد) .

وقد دخلت مصر القرن التاسع عشر وعدد سكانها يزيد عن المليونين ، ويعمل معظمهم بالزراعة فى حوالي المليون فدان (حسب حجم الفيضان) الذي كان يزرع زراعة واحدة فى العام ماعدا المساحات القليلة المتاخمة مباشرة لمجرى نهر النيل والتي تزرع على مدار العام . وكانت المحاصيل الرئيسية هي الحبوب والبقول وبعض الخضر التي تمثل الطعام الرئيسي للمصريين . أي أن الزراعة فى هذه المرحلة الطويلة كانت بصفة رئيسية تهدف لإنتاج طعام المصريين فقط .

(٢) الفترة منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين

بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف كثيرا عما سبقتها من مراحل بتولي محمد علي حكم مصر في بداية القرن التاسع عشر . فقد بدأ وتبعه خلفاؤه فى إقامة دولة بمعناها الحديث. فأقيمت مشروعات كبرى فى هذه الفترة فى مجال الري والزراعة والمواصلات والعمران . ووضعت أسس مقومات الحياة المدنية الحديثة من تعليم وثقافة وخدمات صحية واجتماعية . وقد أدى كل ذلك إلى تغيير جذري فى الهيكل الاجتماعي المصري .

وقد ظهرت فى هذه الفترة خصوصا منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين الملكيات الزراعية الكبيرة بدرجاتها المختلفة . وأصبح المجتمع المصري مقسم بين شرائح اجتماعية غير متسلسلة التدرج ويفصلها فوارق اجتماعية كبيرة . ويمكن القول أن المجتمع فى هذه الفترة كان مجتمعا زراعيا ينقسم إلى أغلبية كبيرة تعمل كأجراء أو ملاك صغار وبين قلة صغيرة تمثل كبار الملاك بدرجاتهم المختلفة .

وقد اتسمت هذه الفترة بالانفتاح على الحضارة الغربية ومحاولة الأخذ بأسباب هذه الحضارة فى مجالات الحياة المصرية المختلفة . كذلك اتسمت بالوجود الأجنبي المكثف ليس فقط فى المراكز

الحضرية الرئيسة بل فى كافة أرجاء البلاد ، وأصبح العنصر الأجنبي جزءا واضحا فى النسيج الاجتماعى المصري .وقد أدى ذلك إلى ازدواجية بل إلى تعددية فى الثقافة والحضارة وما يصاحب ذلك عادة من تصادم قيمي وسلوكي .

١ – <u>التركيب الاجتماعي والسكني للريف المصري</u>

أدت العوامل الآتية في هذه الفترة إلى تشكيل التركيب الاجتماعي والسكاني والعمراني للريف المصري كما أدت إلى نمو اقتصادي ملحوظ :

- أقيمت شبكة متكاملة من الرياحات والترع كما أقيمت الخزانات والقناطر وذلك لتنظيم الري والحد من خطورة الفيضانات، كان من أشهرها القناطر الخيرية التي أقامها محمد علي وخزان أسوان الذي أقيم فى بداية القرن العشرين بتعليته الأولى والثانية . وقد أدت هذه المشروعات إلى زيادة المساحة المنزرعة فى مصر من المليون إلى خمسة ملايين فدان تزرع زراعة دائمة فى معظمها . كما أدت إلى انتشار القرى ولم تعد المناطق المرتفعة هي الأماكن الآمنة الوحيدة لاختيار مواقعها .

- أدخلت زراعة القطن وأصبح يمثل المحصول الرئيسي للبلاد بل أصبح يمثل العصب الاقتصادي الرئيسي لها . كما أدخلت زراعات أخرى مثل قصب السكر وحدائق الفاكهة .

- تمت العديد من مشروعات البنية الأساسية فأقيمت الكباري على النيل بفرعيه وعلى الرياحات والترع . وأدخلت السكك الحديدية وشقت الطرق وغطت القطر بأكمله وربطت عواصم المديريات (المحافظات) والمراكز بعضها ببعض .

- أعد تقسيما إداريا جديدا لمصر يتكون من مديريات ومراكز وقرى . تقع عواصم المديريات بالقرب من نهر النيل ويبعد بعضها عن بعض مسيرة نهار للسفينة الحاملة للجند والجباه والبريد والتي تربط عواصم هذه المديريات بالعاصمة فى القاهرة . كما وضعت المدن (عواصم المركز) بحيث تخدم كل مدينة مساحة من الأراضي الزراعية (٣٠ – ٥٠ ألف فدان) وعددا مناسبا من القرى الرئيسية التي تتبعها قرى أصغر (العزب والنجوع والكفور) .

- أدت مضاعفة الأراضي المنزرعة إلى زيادة كبيرة فى عدد السكان ، فقد تضاعفوا خمس مرات خلال القرن التاسع عشر ، حيث زادوا من حوالي ٢,٢ مليون نسمة عند بدايته إلى حوالي العشرة ملايين عند نهايته (عام ١٩٠٧ كان تعدادهم ١١,٢ مليون نسمة) ، وبالرغم من ذلك فإن معدل النمو السنوي كان يتراوح بين١,٠٠ –

١,٧٥ % سنويا فى الفترة من ١٨٩٧ إلى عام ١٩٤٧ . وقد زادت الكثافة السكانية نتيجة لزيادة عدد السكان ، فارتفعت من ٢,٥ فرد / كم^{٢} عام ١٨٢١ إلى ١١,٢ فرد / كم^{٢} عام ١٩٠٧ ثم إلى ١٩ فرد / كم٢ عام ١٩٤٧ .

- أدى اتساع الرقعة الزراعية وإدخال نظام الري الدائم بدلا من ري الحياض وإدخال زراعات محاصيل جديدة إلى رواج اقتصادي كبير جعلت الفلاحين يعرفون أنماطا جديدة من الاحتياجات الاستهلاكية كما زادت من قدرتهم على بناء بيوت أفضل واكثر اتساعا . كما راجت تجارة الأخشاب المستوردة من الخارج وعرفت بيوت بعض الفلاحين الأسقف الخشبية والأبواب والشبابيك والسلالم وارتفعت طابقا فوق الأرضي يخصص غالبا لحجرات النوم . كما ظهرت طبقة التجار في القرية واتسمت بيوتهم باحتوائها على مخازن وشون متسعة لتخزين القطن والحبوب . كما ظهرت أيضا طبقة جديدة فى بعض القرى من كبار ملاك الأراضي والأغنياء الذين أضافوا للقرية نماذج جديدة من البيوت الكبيرة ذات الطابع الغربي فى تصميماتها المعمارية .

أدت العوامل السابقة إلى تغير ملحوظ فى الهيكل الاجتماعي للقرية ، فبجانب ظهور طبقة التجار وطبقة كبار الملاك فقد ظهر أيضا بعض أصحاب المهن الغير زراعية وبدأ مجتمع القرية ينقسم تدريجيا إلى مجتمعين مجتمع يعمل بالزراعة ومجتمع يعمل بخدمات ومهن وحرف غير زراعية . وسيأتي شرح ظاهرة الانفصام الاجتماعي هذه تفصيليا فى الفصول التالية من الدراسة.

٢- <u>الهيكل العمراني للقرية فى هذه الفترة</u>

نظرا لتنظيم الري والزيادة فى أعداد السكان وفى المساحة المنزرعة فقد ازدادت أعداد القرى وبلغت فى منتصف القرن العشرين حوالي ٤ آلاف قرية . والغالبية الكبرى فى هذه القرى (حوالي ٧٠% منها) كانت قرى صغيرة يقل عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة بمتوسط عام حوالي ٣,٥ ألف نسمة فى القرية الواحدة وتوابعها من العزب والنجوع .

والكتلة السكنية للقرية هي كتلة متماسكة دائرية الشكل فى أغلب الأحيان ، وهناك قرى تأخذ شكل الاستطالة خصوصا في الصعيد.وتبلغ مساحة الكتلة السكنية في المتوسط حوالي ٤٠ فدان ، يحيط بها الطريق الدائري ومنه يتفرع طرق أخرى (حارات) أقل في العرض وغير مستقيمة ومتوغلة داخل الوحدة السكنية وقد يصل عرض تلك الحارات إلى مترين أو ثلاثة أمتار وغالبا ما تكون مسدودة دون الالتقاء بممرات أخرى وهى جميعها ترابية .

وبعد تزايد السكان في القرن ١٩ ونتيجة لتزايد الرقعة الزراعية زاد الطلب على المساكن وأصبح حتمى للنمو العمراني للقرية (الكوم) أن يمتد خارج الطريق الدائري إلى الأراضي المنخفضة والمستوية المحيطة بها مع الحد من خطر الفيضان والتحول للري الدائم. وقد واجهت مسارات النمو عقبات حاجزية من مصارف وترع وبرك وجبانات وحدائق وتجمعات نخيل. ولكن النمو امتد من خلال الفجوات التي تتخلل هذه الحواجز .وقد توقف تأثير الترع والمصارف كحواجز للنمو على وجود معديات وقناطر للعبور إلى المناطق المقابلة.

وقد بنيت في هذه الامتدادات خارج الطريق الدائري المساكن الجديدة والتي أغلبها من الطوب الأحمر وتسكنها الشريحة العليا من مجتمع القرية وكذلك العاملين بالمهن غير الزراعية ، كما توجد بها مباني الخدمات الاجتماعية التي وفدت إلى القرية خلال النصف الأول من القرن العشرين

وأغلب مباني الكتلة السكنية كانت تتكون من دور واحد (حوالي ٧٠%) وبعضها من دورين وتسكنها عادة الأسر الممتدة . وتبلغ نسبة المساكن المكونة من غرفة واحدة ١٠% ونسبة المساكن المكونة من غرفتين ٤٠% والمساكن المكونة من ثلاث غرف ٢٥% . ويشتمل المسكن على حوش سماوي يستعمل فى أغراض معيشية مختلفة مثل الأكل ويضم الفرن والسلم والمرحاض إن وجد . وتعتبر الحظيرة من عناصر المسكن الرئيسية ، وتستخدم الغرف فى أكثر من غرض مثل النوم والتحزين ، ويستخدم السطح فى تخزين الحطب و تجفيف بعض الحاصلات الزراعية .

وتتكون العناصر الإنشائية للمسكن القديم من الحوائط من الطوف والطوب اللبن الذي كان يعده الفلاح بنفسه وبطريقة تقليدية موروثة . والأسقف غالبا ما تتكون من جذوع الشجر أو العروق الخشبية التي يتم تغطيتها بالبوص أو الجريد وتسوى بطبقة من اللياسة الطينية . وقد أشارت بعض الدراسات عن القرية المصرية (بحث مصلحة الفلاح) بأن حوالي ٨٨% من مباني القرى كانت تبنى من الطوب اللبن والأسقف من عروق الخشب والبوص . وبالنسبة للأرضيات فقد كانت فى الغالبية العظمى ترابية . أما البياض الداخلي والخارجي فمن دهاكة طينية تليس بها الحوائط من الداخل ومن الخارج .

كان من نتائج إدخال الخدمات الاجتماعية التي سيأتي ذكرها فيما بعد ظهور المباني العامة لأول مرة بالقرية المصرية وكذلك ظهور سكن الموظفين العاملين بهذه الخدمات والتي تختلف تماما فى تصميمها وطرق إنشائها عن المساكن التقليدية التي سكنها الفلاحون منذ بدأ المستقرات البشرية فى الوادي والدلتا . وقد امتدت هذه المباني الجديدة خارج الكتلة السكنية القديمة بدون تنظيم أو تخطيط أي بطريقة عشوائية . وتعتبر هذه العشوائية أخطر ما تعاني منه القرية المصرية حاليا كما سيرد شرحه تفصيليا فيما بعد .

٣ - المـــرافـــق

لم تعرف القرى في هذه الفترة المرافق العامة مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية ونظم الصرف الصحي فقد استخدم الكيروسين فى الإنارة كما استخدمت مياه الترع والطلمبات اليدوية فى الشرب . ولكن فى عام ١٩٣٦ عندما أنشئت مصلحة الشئون القروية تمت بعض مشروعات مد القرية بمياه الشرب النقية خصوصا فى مديريتي الفيوم والدقهلية ولكن مثل هذه المشروعات المتفرقة لم تتحول إلى سياسة قومية إلا في بداية الستينيات من القرن العشرين. وكانت تربط القرى مع بعضها البعض ومع المدن التي تتبعها شبكة من الطرق الضيقة الترابية غير المرصوفة

٤ - الخدمـــات الاجتماعية

- قامت الوزارات المختلفة منذ بداية القرن العشرين بإنشاء وحدات خدمية بالريف ولكن بصورة منفردة دون ما تنسيق فيما بينها فقامت مجالس المديريات (المقابل للمجالس المحلية بالمحافظات حاليا) بإنشاء مدارس فى أغلب القرى سميت فى ذلك الوقت بالمدارس الأولية وتغير اسمها فيما بعد إلى المدارس الإلزامية وكانت تعد أطفال القرى للالتحاق إما بالمعاهد الأزهرية أو بالمدارس الابتدائية فى المدن التي تتبعها هذه القرى .

وأنشأت وزارة الشئون الاجتماعية مراكز اجتماعية منذ عام ١٩٤١ فى بعض القرى بلغ عددها ١٦٠ مركزا حتى عام ١٩٦٠ وكان يخدم كل منها عـــددا من الســـكان يبلـــغ حوالي ١٠ آلاف نسمة .

- وقامت وزارة الصحة في عام ١٩٤٢بإنشاء الوحدات الصحية القروية والتي بلغ عددها ٢٢٠ وحدة حتى عام ١٩٥٢ تشتمل كل منها على العيادة الخارجية، وكانت تقدم بجانب الخدمات العلاجية الأساسية الخدمات الوقائية وعلى الأخص رعاية الأمومة والطفولة والإرشاد الصحي. وكان يلحق بالوحدة حمامات عامة ودورات مياه . كما كان يلحق بها مسكن للطبيب المقيم ومسكن للممرضات . وأضيف إلى بعض هذه الوحدات قسم داخلي كان يتسع ١٥ سرير على أن تخدم كل مجموعة من هذه المجموعات الصحية ١٥ ألف نسمة .

- كما أنشأت وزارة الزراعة في عام ١٩٤٤ مجموعات زراعية تتكون كل مجموعة من وحدة زراعية ووحدة بيطرية وبلغ عدد الوحدات التي أنشأت فى ذلك الوقت ٤٠ مجموعة على أن تخدم كل مجموعة حوالي ١٥ ألف فدان .

- وفي عام ١٩٤٦ بدأت وزارة الصناعة والتجارة في إنشاء مراكز التدريب الصناعي في الريف.

وفى أوائل الخمسينيات وضع مشروع الوحدات المجمعة ليؤدي للريف مختلف الخدمات بطريقة منسقة شاملة فى خدماتها على أن تخدم الوحدة حوالي ١٥ ألف نسمة وتشتمل الوحدة المجمعة على الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية الزراعية بجانب بعض مشروعات الإنعاش الاقتصادي وكان لها مجلس إدارة من الموظفين بالوحدة ومن قادة المجتمع المحلي للإشراف عليها . أما القرى الداخلة فى نطاق الوحدة (والتي لا تكون مقرا لها) فينشأ فى كل منها هيئة محلية وتعتبر المدرسة فرعا لها ومركزا لبعض الخدمات الاجتماعية و الصحية .

وقسم القطر المصري فى ذلك الوقت إلى ٨٦٣ وحدة . وكان التخطيط على أساس تعميم الوحدات المجمعة فى خمسة سنوات ولكن بلغ مجموع ما بنى منها ٣٢٠وحدة فقط حتى عام ١٩٦٠ . وقد توقف تنفيذ البرنامج مع صدور قانون الإدارة المحلية الذي نص على أن يقوم المجلس القروي فى دائرة اختصاصه بأداء الخدمات المحلية. وأعطى للمجلس اختصاصات واسعة يشرف بها على وحدات الخدمة الموجودة فى دائرته . وقد بلغ عدد المجالس ١١٠٠ مجلس قروي ولم تستطع هذه المجالس ممارسة المسئوليات التي ألقيت عليها لضعف مواردها . وبعد ذلك سيطرت الوزارات المركزية على إدارة خدماتها بعيدا عن إشراف المجالس القروية .

وكانت مصر من أوائل دول العالم الثالث التي قدمت خدمات اجتماعية وصحية لريفها وكانت تعتبر دولة رائدة فى هذا المجال . وكان النموذج المصري من النماذج التي أوصت هيئة الصحة العالمية باتباعها فى أماكن أخرى من العالم .

(٣) الفترة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن

أحدثت السياسات التي انتهجت فى الأحقاب الخمسة الماضية تأثيرا جذريا فى المجتمع المصري وفى التكوين العمراني لكل من القرية والمدينة على السواء .

وقد استهدفت هذه السياسات تقليل الفوارق بين شرائح المجتمع فى المجال الاجتماعي، وزيادة الرقعة الزراعية وإقامة قاعدة صناعية في المجال الاقتصادي، وتوفير مزيدا من الخدمات الاجتماعية تعليمية وصحية واجتماعية لأبناء الحضر والريف فى المجال الخدمي . وبمعنى آخر تحقيق تنمية بشرية واقتصادية شاملة بصورة متوازنة للمجتمع بكل فئاته .

ومن أهم مظاهر هذه الفترة ما يلي :

أولا: تضخم المدن والقرى فى الحيز المعمور الحالي فى الوادي والدلتا تضخما كبيرا.

ثانيا: الاتجاه نحو تنمية محاور جديدة فى صحراوات مصر وسواحلها وإنشاء مدن ومجتمعات جديـــدة .

ثالثا: اختفاء الحدود التي كانت تفصل تماما بين الريف والحضر وفتح القنوات بينهما.

وفيما يلي أهم العوامل التي كان لها تأثير كبير فى تكوين القرية اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا فى هذه الفترة والتي امتدت إلى ما يقرب من نصف قرن :

١ – جعلت ثورة يوليو منذ بدايتها فى عام ١٩٥٢ القضاء على الإقطاع أحد أهدافها الرئيسية واتخـذت عدة قرارات لتحديد الملكيات الزراعية وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين ، مما أدى إلى اختفاء الملكيات الكبيرة وظهور طبقة من صغار الملاك كانوا أصلا معدمين أو أجراء . وقد أدى هذا التغيير إلى تقارب طبقي وعلاقات اجتماعية مختلفة عما كانت عليه فى الماضى كما أدى إلى هجرة طبقة الأغنياء من القرية إلى المدن . وقد نتج عن ذلك توسيع عمـران القرية بسبب حاجة ملاك الأراضي الجدد من الفلاحين إلى بيوت جديدة أكثر اتساعا .

٢ – أدى قانون الإصلاح الزراعي فى بداية الخمسينات إلى اختفاء طبقة كبار الملاك ، كما أدى تأميم تجارة القطن وتجارة المحاصيل الرئيسية في بداية الستينيات إلى انكماش طبقة التجار بالقـرية وزيادة عدد الموظفين الحكوميـين الذين يعملون فى نظـام زراعي جديد (الجمعية التعاونية الزراعية) التي تتولى بيع التقاوي والأسمدة للفلاح وتسويق منتجاته. وقد أقامت نسبة كبيرة من هؤلاء الموظفين وكذلك الموظفين العاملين بالخدمات الاجتماعية إما فى مساكن بالقرية أعدتها لهم الحكومة أو بالإيجار فى الأحياء السكنية الحضرية الجديدة التي أقيمت خارج الكتلة الدائرية للقرية .

٣ – ازدياد عدد السكان فى مصر زيادة كبيرة وذلك لارتفاع معدل الزيادة الطبيعيـة وانخفاض معدل الوفيات . فقد ازداد عدد السكان من حوالي ٢٠ مليون نسمة فى منتصف هذا القرن إلى ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦ . أي أن السكان ازدادوا بمعدل حوالي ٣٠٠ % خلال هذه الفترة سواء أكانوا فى الريف أو فى الحضـر .

٤ – القيام بالكثير من المشروعات الكبرى والتي أدت إلى زيادة الرقعة الزراعية مثل مشروع السد العالي ومشروعات استصلاح الأراضي بالعديد من المناطق مثل مديرية التحرير والنوبارية والصالحية وبعض أجزاء سيناء وأخيرا مشروع توشكى . وقد أقيمت بالمناطق المستصلحـة قرى جديدة تختلف فى تخطيطها وفى هيكلها عن القرى الحاليـة بالوادي والدلتا .

٥ – أتاحت مجانية التعليم والتوسع فيه بدرجاته المختلفة لصغار القرية وشابها فرصة كبيرة للتعليم وترك الزراعة مهنة الآباء والأجداد والبحث عن مهن حضرية تتيح لهم فرصة أكبر لارتقاء السلم الاجتماعي درجة بعد أخرى . وقد استقر عدد كبير من هؤلاء المتعلمين بالقرية

أما لأن طبيعة عملهم قد استوجبت ذلك أو لعدم توفر مساكن كافية لهم بالمدينة. وقد أدى ذلك إلى تغير نمط المسكن الريفي المعتاد والاتجاه نحو سكن الشقق فى بيوت متعددة الطوابق . وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوسع فى إنشاء الجامعات الإقليمية قد ساعد على انتشار التعليم العالي كما ساعد على الرواج الاقتصادي فى المجتمعات الريفية المحيطة بها .

٦ – التجنيد الإجباري العام لمدة ثلاث سنوات ترك أثره الواضح فى سلوك ومظهر المجندين حتى بعد تركهم الخدمة العسكرية ، وقليل منهم عاد إلى ممارسة الزراعة أما الأغلبية فقد سعت إلى العمل فى مهنة أخرى إما فى القرية أو فى المدن المجاورة.

٧ – تحسن وسائل المواصلات والاتصالات والإعلام قد ساهم فى إيجاد ارتباط أوثق بين القرية والمدينة واختفت تقريبا العزلة التقليدية التي حجبت القرية عن التفاعل الحيوي مع غيرها. وقد ساعد التحسن الكبير فى الطرق إلى سهولة الحركة السكانية سواء أكانت يومية أو موسمية فى الاتجاهين بين القرية والمدينة وأصبح من اليسير السكن فى إحداهما والعمل فى الأخرى . كما كان لدخول الكهرباء واستخدامها فى الإنارة والتوسع فى استخدام الأجهزة الكهربائية مثل التليفزيون قد أدى إلى تغيير الكثير من العادات والسلوكيات الريفية التي كانت سائدة لأجيال طويلة .

٨ ومما ساهم مساهمة كبيرة فى التغيير الاجتماعي الريفي الهجرة الكبيرة إلى الدول النفطية سعيا وراء دخول أكبر . لقد تجاوزت هذه الهجرة المرحلة الفردية وأصبحت اتجاها عاما داخل القرية له تأثيره الكبير فى تغير الحياة بها. واتسم سلوك هذه الطائفة بالمظهر الاستهلاكي الكبير ويهمنا هنا أن نذكر أن جزءا كبيرا من مدخرات أبنائها اتجه فى المقام الأول نحو الاستثمار فى الإسكان وظهرت نتيجة لذلك ولأول مرة العمارات المتعددة الطوابق في الريف والتي يجري عليها تأجيرا" أو تمليكا"ما يجري على عمارات الحضر .

٩ – الاختفاء التدريجي للآلات الزراعية البدائية والتي استخدمت فى الزراعة منذ فجر التاريخ وإحلال الميكنة الزراعية مكانها كما أن الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والري كان له أثره الاجتماعي والاقتصادي داخل القرية . و ظهرت فى الآونة الأخيرة بعض القرى المنتجة لصناعات يدوية على درجة عالية من الجودة مثل السجاد وأصبح لهذه القرى وظيفة مزدوجة زراعية صناعية فى آن واحد.

أدت هذه العوامل إلى نشأة طبقة جديدة على مجتمع القرية التقليدي لا تعمل بالزراعة ولكن تقوم غالبا بالخدمات العامة والحرف والمهن المساعدة التي وردت مع الحياة الجديدة ، وازداد تدريجيا عدد أبناء هذه الطبقة حتى بلغوا حوالي نصف تعداد القرية وهم إما من أبنائها أو من الوافدين إليها . كما ازداد أثرهم حتى يمكن القول أن مجتمعين متجاورين ولكن شبه منفصلين يعيشان الآن داخل

القرية ، أولها مجتمع تقليدي يعمل بالزراعة وثانيهما مجتمع جديد يعمل بمهن وحرف غير زراعية يتميز بأنه أقل تحمسا للمحافظة على القيم والعلاقات الاجتماعية التقليدية وأكثر رغبة فى إحداث تغييرات فى المجتمع الريفي تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والفوارق الأسرية .

ويمكن ملاحظة أحد مظاهر هذا التغير فى الحياة الريفية فى الحركة السكانية بين القرية والمدينة وما تحمله من نتائج . لقد أصبحت القرية مركز طرد سكاني إلى المدينة وحمل هؤلاء الكثير من العادات الريفية إلى موطنهم الجديد ويظهر ذلك أوضح ما يكون فى أسلوب استعمالاتهم للحيز المكاني الذي يعيشون فيه .

كما حملت الطبقة الجديدة إلى القرية بعض مظاهر المدينة وقليل من ملامحها . ومع النمو المستمر لهذه الطبقة توارت إلى الخلف الصبغة الزراعية التي كانت تصبغ تماما الحياة الريفية فى الماضـــي وبذا فقد فقدت القرية ولأول مرة فى تاريخها تجانسها الاجتماعي التقليدي .

مع ظهور الشريحة السكانية الجديدة غير الزراعية بقيم وتطلعات اجتماعية وإمكانيات كبيرة نسبيا أنشئت تجمعات سكنية خارج الطريق الدائري للقرية ذات طابع حضري. وأخذ الهيكل العمراني للقرية يتغير تدريجيا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليها ، فحلت المباني الخرسانية ذات الأدوار المتعددة محل بعض مباني الكتلة السكنية الدائرية ذات الدور الواحد والتي كانت مقامة بالطوب اللبن . كما أن الطريق الدائري وبعض الطرق الرئيسية الأخرى بالقرية احتلت على جانبيها بالورش الحرفية مثل ورش صناعة الأثاثات وورش إصلاح السيارات وبالمقاهي ومحلات البقالة والخضر والفاكهة . وأصبحت هذه الطرق مجالا حيويا للنشاط الحرفي والتجاري داخل القرية شأنها فى ذلك شـــأن طرق المدينة . كما ظهر أيضا النشاط المهني مثل عيادات الأطباء والصيدليات ومكاتب المحامين .

وامتدت إلى القرية المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي . ومع التوسع فى الخدمات الاجتماعية أقيمت على الإمتدادات العمرانية على الأراضي الزراعية المدارس بأنواعها المختلفة الابتدائية والإعدادية والمعاهد الدينية وكذلك المستشفيات الريفية والمراكز الاجتماعية وغيرها مما يحتاجه سكان القرية الزراعيين وغير الزراعيين .

مع هذا التغير الجذري زادت الكتلة العمرانية زيادة مفرطة وبلا ضوابط على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها وامتدت القرى حتى تلاحمت مع بعضها البعض ، ولوقف هذا الزحف العشوائي تحتاج القرى إلى تخطيط يتحدد معه نطاقها العمراني ولا يسمح إطلاقا بتجاوزه وتخصص الفراغات داخل هذا النطاق للامتداد مستقبلا كما يتحدد مع التخطيط الارتفاعات الرأسية المسموح بها والكثافات السكانية والبنائية .

كما يجب إعادة النظر فى النظام الإداري للقرى وتطويره لكي يكون قادرا على احتواء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم مساراتها ولكي أيضا يتمكن من الهيمنة على شئون القرية داخل كردونها وداخل نطاقها العمراني بما فى ذلك الإشراف على امتدادها الأفقي والرأسي ووقف الاعتداء تماما على أراضيها الزراعية .

٢- التركيـــب الاجتماعي والهيكل المهني والاقتصادي لســـكان الريـــف

(١) الزيادة السكانية والكثافة السكانية

من أهم الظواهر السكانية فى مصر التزايد المطرد فى عدد سكان الريف حيث تزايد عددهم من نحو ٢٠,٥٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٢٧,٠٣ مليون نسمة عام ١٩٨٦ والى حوالي ٣٤,٠٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦ بزيـــادة سنوية بلغت في المتوسط نحو ٦٦٠ ألف نسمة بمعدل حوالي ٢,٤ % في العام خلال هذه الفترة والغالبية العظمى من سكان الريف تتركز في الوادي جنوبا والدلتا شمالا وتبلغ نسبة سكان الريف في محافظات الوجه البحري ٥٥,٣ % بينما تبلغ النسبة في الوجه القبلي ٤٣,٧ % . أما نسبتهم في محافظات الحدود فلا تتجاوز ١,٠ % من جملة سكان الريف عام ١٩٩٦. وأعلى نسبة لسكان الريف توجد بمحافظة المنوفية ٨٠,١% من إجمالي سكان المحافظة ثم المنيـــا ٨٠% بينما تتمثل أقل نسبة للريف في محافظة الجيزة بنسبة ٤٥,٨% من إجمالي سكان هذه المحافظة .

يبلغ المتوسط العام للكثافة السكانية بالقرى حوالي ١٣٧ نسمة / فدان. وقد بلغ متوسط الكثافة للقرى أقل من ٥ آلاف ٨٢ نسمة / فدان. وبلغت الكثافة في القرى من ٥ – ١٠ ألف ١١٣ نسمة / فدان. كما بلغت في القرى من ١٠ – ١٥ ألف ١٥٢ نسمة/ فدان، وفى القرى من ١٥ – ٢٠ بلغت الكثافة ١٦٥ نسمة /فدان. أما فى القرى من ٢٠ ألف فأكثر فبلغت الكثافة بها ٢١٥ نسمة /فدان.

ومن الملاحظ ارتفاع متوسط الكثافة فى القرى ذات الحجم الكبير ١٠ آلاف نسمة فأكثر عن الحد الأقصى الوارد باللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني والتي تنص على أن الحد الأقصى للكثافة السكانية يجب ألا يتجاوز ١٥٠ نسمة فى الفدان . أي أن أغلب هذه القرى لم تعد لديها قدرة استيعابية لمزيد من السكان.

(٢) الحـــالة التعليمـــية

ما زالت نسبة الأمية بالريف عالية بدرجة كبيرة إذ بلغ عدد السكان الأميين حوالي١٢،٣ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦ أي ما يقرب من نصف السكان (١٠ سنوات فأكثر). أما الملمين بالقراءة والكتابة فهم أقل قليلا من ربع عدد السكان. ومن الملاحظ أن نسبة حملة المؤهلات المتوسطة والعالية قد ازدادت زيادة كبيرة فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦ كما هو واضح فى الجدول الآتي :

الحالة التعليمية فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦

الحالة التعليمية	١٩٨٦	١٩٩٦
الأمـــيـــة	% ٦١,٣	% ٤٨,٩
الملمين بالقراءة والكتابة	% ٢٣,١	% ٢٢,٢
حملـــة المؤهـــلات	% ١٥,٦	% ٢٨,٩

المصدر : نتائج تعداد ١٩٨٦ وتعداد ١٩٩٦

ويشير تعداد ١٩٩٦ إلى أن نسبة حملة المؤهلات الجامعية بلغت ٢,٣ % من جملة السكان بينما نسبة حملة المؤهلات أقل من الجامعي بلغت ٢٦,٦ % .

(٣) الهيكـــل المهنـــي للســـكان

يتبين من دراسة أنماط الأعمال التي يزاولها سكان الريف تغير كبير فى الهيكل المهني (طبقا للتصنيفات المعتمدة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) كما يتضح من الجدول التالي:

تغيير الهيكل المهني لسكان الريف

النسبة المئوية للمشتغلين بالمهن المختلفة فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٦

النشاط المهني	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
المشتغلين بالزراعة وتربية الحيوان	%٧٧	% ٧٠,٤	%٥٣	%٤٥
العمال والحرفيين	%٨,٨٨	%١٠ ٣١	%١٣,٧٢	%١٦,٦٧
أصحاب المهن الفنية والعلمية والمشتغلون بالأعمال الإدارية	%٢	% ٣,٢٥	% ٦,٤	%١٥,٨٥
العاملين بالخدمات	%١٠,١٣	% ٩,٤٣	%٧,٩٤	%٧,٢١
القائمين بالأعمال الكتابية	%١,١	% ٢,٧٧	%٤,٣	%٥,٣١
بدون عمل	%١,١٠	% ٣,٨١	%١١,٤	%٩,٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – نتائج تعدادات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦

مما سبق يتضح الانخفاض المستمر في نسبـــة سكان الريف العاملين بالزراعـــة حتى وصلت إلى ٤٥ % من جملة سكان الريف من ذوي المهن في عام ١٩٩٦. ومن الجدير بالملاحظة أن انخفاض

نسبة العاملين فى النشاط الزراعي لا يعني فقط احتمال انخفاض فى عدد العاملين بهذا النشاط بل قد يعني أيضا ثبات عدد هؤلاء العاملين مع الزيادة المستمرة فى العدد الكلي للسكان العاملين بالريف . أي أن الزراعة بلغت درجة التشبع فى العمالة ولم تعد فى حاجة إلى مزيد منها خصوصا فى الوادي والدلتا . ويصاحب هذا الانخفاض فى نسبة العاملين بالزراعة ارتفاع مستمر فى نسبة العاملين فى أنشطة غير زراعية وعلى الأخص فى المجال الحضري ومجال المهن العلمية والفنية إذ بلغت النسبة فى هذين المجالين ٣٢,٥٢ % عام ١٩٩٦ أي ما يقرب من ثلاثة أرباع نسبة العاملين فى مجال الزراعة وهو ما يؤكد التراجع المستمر فى الصبغة الزراعية للقرية المصرية .

وتمثل نسب العاملين بالخدمات والأعمال الكتابية نسب منخفضة إلى حد ما إذ أنها لا تتجاوز ٧,٢١ % و ٥,٣١ % على التوالي . ومن الملفت للنظر زيادة نسبة السكان بدون عمل بالريف إذ بلغت هذه النسبة ١١,٤٤ % عام ١٩٨٦ و ٩,٨ % عام ١٩٩٦ بعد ما كانت ١,١ % عام ١٩٦٠و ٣,٨١ % عام ١٩٧٦.

وبصفة عامة أصبح الاتجاه العام بين سكان الريف التحول من الإنتاج الزراعي إلى النشاط الحرفي والنشاط المهني والخدمي . ويرجع ذلك إلى زيادة حجم السكان وتنوع متطلبات الحياة من الخدمات المختلفة والأخذ بمظاهر الحياة الحضرية. ويتضح التغير الكبير فى الهيكل المهني لسكان الريف فى نمط الإسكان إذ أنه اتجه نحو النمط الحضري فى التصميم الملائم للأسر ذات النشاطات الحرفية والمهنية والخدمية .

(٤) الفقر في الريف ومستويات الدخول

للفقر في ريف مصر تاريخ طويل فقبل ثورة ١٩٥٢ كان عدد محدود من ملاك الأراضي يستأثر بالجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي بينما الغالبية الساحقة من سكان الريف تؤمن بالكاد وسائل إشباع حاجات بقائها، ولم تمض سوى بضع سنوات عقب الثورة حتى كان على القطاع الزراعي أن يتحمل أعباء البرامج الطموحة لتحقيق النمو الصناعي في مصر، وإذا كانت ملكية الأراضي الزراعية قد تركت في أيدي القطاع الخاص ، بعد إعادة هيكلتها قانونيا واجتماعيا وتنظيميا من خلال مرحلتي الإصلاح الزراعي (١٩٥٢ و ١٩٦١) فإن الأنشطة الزراعية تم التحكم فيها بشدة من خلال احتكار الحكومة لعملية توريد المدخلات الرئيسية لهذه الأنشطة وفرض عضوية الجمعيات الزراعية التعاونية والتسليم الإجباري للمحاصيل والتسعير المركزي للحاصلات الرئيسية ، والحقيقة أن هذه الإجراءات مثلت أيضا القنوات التي تم من خلالها امتصاص الفائض الزراعي وتحويله لتمويل التوسع في قطاعي الصناعة والخدمات ، وهكذا استمر الفقر عبئا تنوء به غالبية سكان الريف. فضلا عن أن خطط التنمية لم تسعى إلى تحقيق توازن في النمو بين الريف والحضر بدرجة كافية ، فأغلبية الاستثمارات اتجهت إلى الحضر وأقل القليل وجد طريقه للريف .

وخلال العقود الثلاث الأخيرة لم يقتصر مصدر الدخل على الزراعة وحدها بل تنوعت مصادر الدخل لمعظم سكان الريف مثل ممارسة أنشطة مهنية وحرفية داخل القرية والعمل خارج القرية في المدن المجاورة وأيضا الهجرة إلى الخارج وعلى الأخص الدول النفطية. ولكن زيادات الدخل في الريف سواء أكان مصدرها داخليا أو خارجيا لم تكن لها فاعلية كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية. ويرجع ذلك أساسا إلى أن زيادة الدخل لم يواكبها تحسن في القدرات البشرية ذات المستوى المنخفض نسبيا في الريف وبالتالي لم تتحول زيادات الدخول إلى قوة محركة للتنمية المتواصلة بل أدت في النهاية إلى زيادة في أنماط الاستهلاك كما هو مبين فيما بعد.

يمثل متوسط أجر المشتغل بالقطاع الزراعي أدنى أجور القطاعات الأخرى يليه القطاع الصناعي ثم القطاع الخدمي كما هو مبين بالجدول التالي وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أجر المشتغل بالقطاع الزراعي أقل من نصف المتوسط العام للأجور وهذا مؤشر على مدى ما يعانيه العاملين بهذا القطاع من انخفاض في الأجور وبالتالي انخفاض في مستوى المعيشة والتي تصل في أغلب الأحيان إلى حد الكفاف .

متوسط أجر المشتغل ؛ وفقا للقطاعات الاقتصادية

بالأسعار الجارية بالجنيه المصري في السنة

القطاع	١٩٦٠/٥٩	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٢
الزراعة	٣٠,٢	١٩٧,٦	٥١٥	١١٣١
الصناعة	١٥١,٦	٦٩٢,٨	١٥٤١,١	٢٥٨٧,٨
الخدمات	١٦٨,٤	٧٠٥,٦	١٢٥١,٧	٢٨٨٨,٩
المتوسط	٩١,٥	٤٨٩,٠	١٢٥١,٢	٢٦٤٣,٨

المصدر : معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي (١٩٩٦) أن حوالي ٧٤% من إجمالي الأسر بالريف أسرة فقيرة (دخل سنوي أقل من ٤٠٠٠ جنيها) في مقابل ٥٨% في الحضر. كما أن الأسر التي يبلغ دخلها السنوي ٤٠٠٠ جنيها فأكثر تبلغ نسبتها في الريف ٢٦% من أسر الريف في مقابل ٤٢% في الحضر. وتوضح هذه النسب الفجوة الكبيرة بين دخول الأسر في الريف ودخول الأسر في الحضر إذ أن الأسر الفقيرة أكثر عددا في الريف عن مثيلاتها في الحضر كما أن الأسر المتوسطة والثرية أكثر عددا في الحضر عن مثيلاتها في الريف كما هو مبين بالجدول التالي .

توزيع الأسر على أساس مستويات الدخل في الريف والحضر ١٩٩٦/٩٥

فئات الدخل (جنيه)	توزيع الأسر		
	حضر	ريف	مصر
أقل من ٢٠٠٠	%٢٣	%٢٦	%٢٤
٤٠٠٠-٢٠٠٠	%٣٥	%٤٨	%٤٤
٦٠٠٠-٤٠٠٠	%٢٧	%١٩	%٢٢
٦٠٠٠ فأكثر	%١٥	%٧	%١٠
إجمالـــــــى	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦

(٥) التقاليد والتحولات الاجتماعية في الريف المصري

منذ أواخر الأربعينات بدأ اهتمام محدود بالريف، زاد نسبيا بعد قيام ثورة ١٩٥٢، وارتفع أكثر بعد تطبيق نظام الإدارة المحلية عام ١٩٦٠ ، وفي غضون الثمانينات شهد الريف المصري عددا ضخما من المشروعات التي سعت لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية إلا أنها كانت مشروعات قطاعية ، ويمكن التعرف على بعض التغييرات الاجتماعية التي حدثت من خلال استعراض الظواهر التالية:

- كانت المجتمعات الريفية تسود فيها روح التعاون بين الأسر ونظرا للتغيرات التي تمر بها القرية المصرية فقد بدأت مظاهر هذا التعاون يضعف ويضيق نطاقه .
- تمتاز المجتمعات الريفية بتماسك أهلها واحترامها الشديد للتقاليد القديمة التي ورثتها عن الآباء والأجداد ، ولكن في الوقت الحاضر أصبح المجتمع الريفي معرضا لكثير من الوسائل الإعلامية مما أدى إلى إدخال أفكار وقيم جديدة تسعى إلى أن تحل محل التقاليد الاجتماعية القديمة .
- عاش الريف المصري قبل تقدم وسائل الاتصال فترة طويلة في عزلة فكرية وثقافية نتيجة تباعد القرى عن المدن ، وقد طبعت تلك العزلة للسكان الريفيين بطابع انطوائي ثم بدأ الريف يخرج من عزلته التقليدية نتيجة لتعرضه للتيارات الحضارية والبرامج والمشروعات الإصلاحية والاجتماعية والاقتصادية.
- كان أهل الريف يتسمون بالقناعة والرضا وذلك لشعورهم بقدر من الأمان في الإطار الاجتماعي السائد وقتئذ من ناحية، وشعور بعدم القدرة على تحسين مستواهم المعيشي (تغيير وضعهم الاجتماعي) من ناحية أخرى. ولكن في الوقت الحاضر نلاحظ نتيجة للتغيرات الجارية بالمجتمع الريفي المصري أن أصبح لدى الفلاح إحساس متزايد بمتطلبات واحتياجات معيشية جديدة يسعى جاهدا لتحقيقها.

- كانت نظرة الريفي إلى الهيئات الحكومية وما تقدمه من برامج إصلاحية تتصف بنوع من الشك وعدم الثقة وذلك لما مر به الفلاح من تجارب غير مشجعة في معاملة المسئولين الحكوميين له .
- ظل التعليم في الريف فترة طويلة يدور في نطاق محدود وكان لهذا أثره البالغ في انتشار بعض المفاهيم والعادات الخاطئة مثل التواكل والسلبية والزواج المبكر وكثرة الأولاد مع عدم قدرتهم على تعليم أبنائهم. ولكن بعد ثورة ١٩٥٢ وتوفر المدارس وانتهاج سياسة مجانية التعليم وبعد ما لمسه الريفيون من قيمة التعليم وما يتيحه من فرص ومجالات العمل ، فقد تغيرت نظرتهم وأصبح تعليم أولادهم ضرورة يحرصون عليها خصوصا أن ذلك يتيح لهم فرصة الارتقاء في السلم الاجتماعي بالقرية.
- برغم محاولات اجتذاب المشاركة الشعبية في بعض البرامج والمشروعات إلا أنها لم تنجح بدرجة كافية . وفي عام ١٩٩٤ بدأ تنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" والذي يقوم أساسا على المشاركة الشعبية في كافة عمليات التنمية بمساندة فنية ومالية من الدولة . وسوف يمضي بعض الوقت قبل معرفة مدى فاعلية المشاركة الشعبية في هذا البرنامج. ولكن هذه الصيغة في المشاركة الشعبية مع الأجهزة الحكومية هي في حقيقة الأمر أنسب الصيغ للتنمية الريفية وتحقيق المطالب الجماهيرية العاجلة والملحة من وجهة نظر المواطنين

(٦) الاتجاه نحو النمط الاستهلاكي في الريف

كان من نتائج الهجرة الخارجية إلى الدول النفطية والهجرة الداخلية ارتفاع دخول العديد من الأسر الريفية وتغيير هيكل توزيع الدخول وبدأت ظواهر جديدة على الريف كان أبرزها نقل سلوكيات اقتصادية واجتماعية واستهلاكية إلى القرى المصرية لم تكن موجودة من قبل.

وتوضح الدراسات أن ٨٨% من إنفاق الأسر التي سبق لها الهجرة للعمل خارج القرية سواء في داخل البلاد أو خارجها قد توجه إلى بناء المسكن حيث تعتبر هذه الأسرة الدخل الإضافي من العمل في الخارج فرصة قد لا تتكرر لكي تستبدل منزلها التقليدي والمزدحم بمنزل آخر جديد مبنيا من الخرسانة والطوب الأحمر ويمكن إضافة أدوار جديدة عليه مستقبلا. وقد أدى ذلك كما سبق ذكره إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وظهور مشكلة تجريف التربة الزراعية لصناعة الطوب اللازم لإقامة هذه المساكن الجديدة

كما أن جزءا لا يستهان به من الإنفاق قد توجه إلى زيادة ملكية السلع المعمرة حيث زادت نسبة الأسر التي تمتلك الثلاجات والغسالات وأجهزة الراديو والتليفزيون الملون والفيديو والدش زيادة كبيرة. ففي بحث على عينة من ريف محافظة بني سويف (مركز ببا) وجد أن ٥٥% من منازل الفلاحين بها راديو و ٥٤% بها تليفزيون و ٤٠% بها غسالة و ٢٠% بها ثلاجة وذلك كما جاء فى

تقرير استراتيجية التنمية الصحية فى الريف المصري (المجالس القومية المتخصصة) ١٩٩٩.

ومما لا شك فيه أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الريف المصري والتي سبق الإشارة إليها كان لها انعكاسا خطيرا على النمط الاستهلاكي للسكان الريفيين حيث أثرت على العديد من العادات والسلوك الاستهلاكي لهؤلاء السكان ، وللدلالة على ذلك فقد كان سكان الريف يعتمدون في الماضي اعتمادا شبه كليا في استهلاكهم على ما ينتجونه سواء من مزارعهم أو من حيواناتهم ودواجنهم التي يقومون بتربيتها في مساكنهم بل أنهم في كثير من الأحيان كانوا يقومون بتسويق الفائض من استهلاكهم إلى أسواق المدن المجاورة . غير أن الوضع قد تغير كثيرا في الوقت الراهن وتحولت القرية المصرية من قرية منتجة لمعظم احتياجاتها إلى قرية مستهلكة تعتمد في شراء احتياجاتها الاستهلاكية على المدينة حيث انتشرت السنابل في القرية واتجه الفلاحون إلى شراء رغيف الخبز (نظرا لدعمه) مما يجعل سعره يقل عن تكلفة إنتاجه . هذا النمط الاستهلاكي العام لم يقابله زيادة في الإنتاجية . فمعدل الاستهلاك فاق كثيرا معدل الانتاج الريفي المحلي .

٣- التكويـــن العمراني الحـــالي للريـــف

(١) أعداد وأحجام القرى وأنماطها السكانية

١ - أعداد القرى

يبلغ عدد الوحدات الريفية المحلية في مصر ١٠٧٦ وحدة محلية ، بينما يبلغ إجمالي عدد القرى ٤٤٤٠ قرية عام ١٩٩٦ ، وتتركز الغالبية العظمى منها في الوادي والدلتا ٤١٦٢ قرية (٩٤ % من جملة القرى) وبقية القرى توجد بالمحافظات الصحراوية وتتسم عادة بصغرها وقلة عدد سكانها ، ويبلغ عدد القرى بالوجه البحري ٢٥٢٧ قرية تمثل ٦٠ % من إجمالي قرى الوجهين والباقي يتركز بالوجه القبلي، وتبلغ أعداد العزب والكفور التابعة للقرى حوالي ٢١ ألف عزبة يتراوح عدد سكان الواحدة منها بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ نسمة.

نتج عن الزيادة المستمرة في سكان الريف تغييرا في أعداد القرى بالنسبة لأحجامها إذ أنه من الملاحظ تناقص أعداد القرى ذات الحجم الصغير وزيادة أعداد القرى ذات الحجم السكاني الكبير كما هو واضح في الجدول التالي :

أعداد القرى مصنفة طبقا لتعداد السكان أعوام ٧٦،٦٦، ١٩٨٦،١٩٩٦

البيان	عدد القرى ١٩٦٦	%	عدد القرى ١٩٧٦	%	عدد القرى ١٩٨٦	%	عدد القرى ١٩٩٦	%
أقل من ١٠٠٠ نسمة	٣١١	٧,٨	٢٤٥	٦,١	١٨٥	٤,٥	١٤٢	٣,٤
من ١٠٠٠- ٢٠٠٠ نسمة	٧٠٢	١٧,٦	٥٧١	١٤,٣	٤٠٠	٩,٧	٢٨٧	٦,٩٠
من٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة	٧٠١	١٧,٥	٦٧١	١٦,٧	٥٣٧	١٣,٠	٣٩٢	٩,٤٠
من٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة	١٠٢٢	٢٨,٧٠	٩٠٠	٢٤,٥	٩٢٧	٢٢,٤	٨٩٣	٢١,٣٠
من٥٠٠٠ - ٧٥٠٠ نسمة	٦٩٢	١٤,١٠	٧٥٢	١٨,٨	٨٢٩	٢٠,١	٧٣٢	١٧,٥
من٧٥٠٠-١٠٠٠٠ نسمة	٣٢٠	٨,٠	٣٩٤	٩,٨	٤٩٢	١١,٩	٥٥١	١٣,٢٠
أكثر من ١٠٠٠٠ نسمة	٢٥٢	٦,٣	٣٩٢	٩,٨	٧٥٩	١٨,٤	١١٨١	٢٨,٣٠

بمقارنة أعداد القرى في تعدادي ١٩٦٦ و ١٩٩٦ يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- القرى ذات الحجم السكاني الصغير (أقل من ٥ آلاف نسمة) تتجه إلى التناقص ، نتيجة التضخم السكاني فقد مثلت أعداد القرى التي يقل عدد السكان فيها عن ٥ آلاف نسمة ٦٨,٤% من جملة القرى عام ١٩٦٦ وانخفضت إلى ٤١,٠% عام ١٩٩٦.

- نسبة أعداد القرى التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٥ إلى ١٠ آلاف نسمة قد أخذت وضعا معكوسا عما سبق في التعدادات المتعاقبة حيث تزيد تباعا في هذه الإحصاءات فقد زادت نسبتها من ٢٥,٣% عام ١٩٦٦ إلى ٣٠,٧% عام ١٩٩٦.

- القرى ذات الحجم السكاني الكبير (أكثر من ١٠ آلاف نسمة) قد زادت زيادة كبيرة في أعدادها من ٢٥٢ قرية عام ١٩٦٦ تمثل ٦,٣% إلى ١١٨١ قرية عام ١٩٩٦ تمثل ٢٨,٣% أي أن عددها زاد إلى حوالي خمس مرات خلال ٣٠ عام .

ويبين الجدول التالي مواقع وأحجام أكبر عشر قرى حسب التعداد العام للسكان ١٩٩٦

القرية	المركز	المحافظة	التعداد	الترتيب
قرية/ المعتمدية	مركز إمبابة	الجيزة	٩٩٥٦٥	١
قرية/ قطاع الحامول	مركز الحامول	كفر الشيخ	٥٦٦٩٥	٢
قرية / القلج	مركز الخانكة	القليوبية	٥٠٧٨١	٣
قرية /دلجا	مركز دير مواس	المنيا	٥٠٣٣٢	٤
قرية/ عرب دفشو	مركز كفر الدوار	البحيرة	٥٧٩٨٠	٥
قرية / دفو	مركز نجع حمادي	قنا	٤٧٩٠١	٦
قرية / شط عزبة اللحم	مركز دمياط	دمياط	٤٣٦٥٥	٧
قرية / الحفير والأمل	مركز بلقاس	الدقهلية	٤٠٧٤٧	٨
قرية / بني محمديات	مركز أبنوب	أسيوط	٣٩٨٨٧	٩
قرية/ البتانون	مركز شبين الكوم	المنوفية	٣٩٢٤٣	١٠

المصدر : التعداد العام للسكان ١٩٩٦

ويوضح الجدول السابق أن أكبر القرى حجما هي قرية المعتمدية مركز إمبابة بالجيزة وأن ستة من هذه القرى ذات الأحجام الكبيرة تقع بالوجه البحري وثلاثة فقط تقع في محافظات الصعيد الأخرى.

٢ - <u>التقسيم العام للقرى حسب أحجامها</u>

يتضح مما سبق ومن دراسات أخرى أن القرى المصرية يمكن تقسيمها إلى ٥ شرائح :

الشريحة الحجمية الأولى (أقل من ٢٠٠٠ نسمة) :

وتشمل القرى القزمية المنتشرة في المعمور الفيضي للوادي والدلتا. وتشكل في مجموعها حوالي ١٤% من إجمالي عدد القرى المصرية ، بينما يبلغ متوسط حجـــم القرية الواحدة ١٢٥٩ نسمة وهو ما يعنـــي أن هذه القرى لا تخرج عن كونها تجمعات سكنية زراعية تقليدية لا تتجاوزخدماتها بعض المحال التجارية ومسجـد صغير . ورغم ارتفاع نسبة القرى في هذه الشريحة الحجمية إلا أنها تضم ٢,٧% من جملة سكان الريف.

الشريحة الحجمية الثانية (٢٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة):

وتضم ما يقرب من ٣٦% من عدد القرى ، تستوعب حوالي ١٨,٦% من جملة سكان المعمور القبلي. ويبلغ متوسط حجم القرية في تلك الفئة ٣٤٠٠ نسمة . وتمثل هذه الشريحة مجموعة القرى الصغيرة التي تتميز عن القرى القزمية باحتوائها على بعض خدمات التعليم الأساسي والوحدة الصحية الريفية والجمعية الزراعية . ولكنها لا تختلف في خصائص سكانها أو في هيكلها العمراني سواء من حيث استخدامات الأراضي أو أنماط العمران التقليدية السائدة .

الشريحة الحجمية الثالثة (٥٠٠٠-٨٠٠٠ نسمة) :

وهي القرى المتوسطة الحجم ، والتي تمثل ما يقرب من ٢٣% من جملة القرى المصرية ، وتستوعب أيضا ٢٣% من جملة السكان . ويصل متوسط حجم القرية في هذه الشريحة حوالي ٦٣٠٠ نسمة . ويمكن القول أن هذه الفئة الحجمية المتوسطة ما هي إلا صورة مكبرة للقرى الصغيرة.

الشريحة الحجمية الرابعة (٨٠٠٠-١٧٠٠٠ نسمة) :

وتشتمل على القرى الكبيرة التي يبلغ متوسط حجمها ١١٢٠٠ نسمة تقريبا. وتستوعب ما يزيد عن ٤٠% من سكان الريف المصري وهو الأمر الذي يعكس الثقل النسبي الكبير لهذه الشريحة الحجمية . والقرى الواقعة في هذا النطاق تمثل تلك الفئة التي تقوم بدور المراكز الخدمية الرئيسية للتجمعات الريفية في الشرائح الحجمية الأدنى نظرا لما تشتمل عليه هذه المراكز من نوعيات ومستويات خدمية صحية وتعليمية وزراعية وبيطرية وتجارية يمتد نطاق خدماتها ليشمل عدة قرى حولها.

الشريحة الحجمية الخامسة (أكثر من ١٧٠٠٠ نسمة) :

وتضم ما يسمى بمجموعة القرى الكبرى وهي تستقطب حوالي ١٦% من السكان ، بينما تمثل ٤% فقط من إجمالي عدد القرى بالوادي والدلتا. ويلاحظ أن ثلث عدد هذه القرى قد تجاوز المتوسط الحجمي العام لهذه الشريحة الحجمية والذي يبلغ ٢٦٠٠٠ نسمة تقريبا. وهي بذلك تمثل تلك الفئة المرشحة للتحول إلى مدن في بداية السلم الحضري.

وتشكل قرى هذه الشريحة حالة خاصة في النسق العمراني العام حيث تقع معظمها في المحيط المباشر للمدن عواصم المحافظات.

٣ - <u>نمط التوزيع المكاني للقرى</u>

من الملاحظ أن هنـــاك عدة سمات بارزة للنمط المكاني للقرى والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تكاثف القرى في الوادي والدلتا حول المدن إذ أنه قد تبين أن ٦٤% من القرى تقـــع في النطاق الدائري لعاصمة المركز الإداري بنصف قطر لا يتجاوز عشرة كيلومترات .
- التقارب المكاني الشديد بين مراكز الاستيطان الريفي في الشريحة الحجمية الكبرى وعواصم المحافظات والذي يعكس نمط استيطاني ريفي مكثف على أطراف المدينة العاصمة وحولها وذلك في مقابل نمط اسيطاني أصعف من حيث الحجم والكثافة كلما زادت المسافة عن عاصمة المحافظة.
- زيادة معدل النمو والكثافة السكانية للقرى الواقعة حول المدن العواصم في مقابل معدل نمو وكثافة سكانية أقل كلما بعدت القرى عن هذه المراكز الحضرية .

ويمكن أن نصور السلامح الرئيسية لنمط العلاقة المكانية بين المـــدن والقرى على النحو التالي :

- مركزية المدينة الأم وسيطرتها بالنسبة للأنشطة والخدمات الحضرية
- وجود حلقة أولى من التجمعات الريفية حول المدينة معرضة للغزو الحضري بأنواعه المختلفة (سكاني وعمراني) وهذه التجمعات تتعامل معها المدينـــة كرصيد احتياطي لها . والقرى الواقعة داخل هذه الحلقة معرضة دائما لفقدان هويتها الريفية والأخذ بأسباب التحضر بخطى سريعة .
- أما الحلقة الثانية من التجمعات فتضم تلك المجموعة من القرى التي تستفيد من موقعها غير البعيد من ا لمدينة بما يجعلها واقعة في نطاق الخدمات الأساسية وضمن نطاق التأثر بالعوامل الحضرية في المدينة وفي نفس الوقت فإنها تستفيد بالموقع غير القريب الذي يجعلها بعيدة عن خطر ابتلاع المدينة لها نتيجة لعوامل الامتداد.

هذه الحلقة بخصائصها المميزة تجعلها أشبه ما تكون بمرحلة انتقالية ما بين المدينة وامتداداتها من ناحية وبين الريف من الناحية الأخرى .

- أما الحلقة الأخيرة فتمثل تلك التجمعات "الأبعد" والتي تظل ولو لمرحلة أطول محتفظة بخصائصها الريفية .

(٢) الهيـكـل العمـراني للقـريـة

اشتمل الهيكل العمراني للقرية كما سبق ذكره على الكتلة السكنية الأصلية وهي شبه دائرية ويحيط بها طريق خارجي تمتد منه حارات من الخارج إلى الداخل بنهايات مسدودة وتشتمل على مباني أغلبها من الطوب اللبن من دور أو دورين ومعظم ساكنيها من العاملين بالنشاط الزراعي سواء أجراء أو ملاك .

وجاء التغيير الذي طرأ على الهيكل العمراني للقرية خلال النصف قرن الأخير نتيجة للمتغيرات الاجتماعية والسكانية والاقتصادية التي سبق شرحها . ويتمثل هذا التغيير أساسا فى إقامه أحياء سكنية جديدة حول الكتلة السكنية القديمة . وهذه الأحياء ذات شوارع طولية ومتقاطعة وهو النمط التخطيطي التقليدي للمدينة والذي يمكن معه الامتداد المستمر على الأراضي الزراعية فى الاتجاهات الأربع . وقد أعطت حدود الأحواض والملكيات الزراعية الشكل التخطيطي لهذه الامتدادات . ومعظم سكان هذه الأحياء فى الغالب من العاملين فى أنشطة غير زراعية مثل النشاط الخدمي والحرفي والمهني . وتبلغ مساحة هذه الأحياء شبه الحضرية ما يتراوح من ثلاثة إلى أربعة أضعاف الكتلة السكنية الأصلية للقرية .

لقد استخدمت فى بناء الامتدادات الإسكانية الجديدة مواد مستوردة من المدينة مثل الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر وارتفعت بعض المباني إلى أربعة أدوار وأحيانا إلى ستة أدوار . واستخدمت هذه المواد نظرا للاعتقاد بأن المباني الخرسانية أطول عمرا وأبهى مظهرا من المباني التقليدية كما أنها تجسد مقدرة مالية للمالك ومدعاة له بالتباهي . وامتد التغيير إلى الكتلة السكنية القديمة فالمباني التي كانت قائمة بها بالطوب اللبن أخذت فى الاختفاء تدريجيا وأنشأت مكانها مساكن من الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر ذات طوابق متعددة . ومما يجب الإشارة إليه أن أغلب هذه المساكن غير جيدة الإنشاء والتشطيب ولم تراع فيها المواصفات الفنية السليمة . وأقيمت باستخدام الحرفيين من أبناء القرية ولكن بدون إشراف فني يضمن جودتها .

ويمكن القول بأن الامتدادات الجديدة تحمل الكثير من ملامح الإسكان العشوائي الذي أقيم حول المدن فالشوارع ضيقة مما يصعب التخديم عليها خاصة فى أوقات الطوارئ ودرجة التزاحم عالية و الإنارة والتهوية الطبيعية غير كافية والكثافة السكانية والبنائية فوق معدلها المقبول تخطيطيا . كما أن بناء المساكن الخرسانية المتعددة الأدوار بالكتلة البنائية القديمة للقرية وعلى نفس مخططها الأصلي – المناسب فقط للمباني البسيطة المنخفضة ذات الدور الواحد والمتجهة فى تصميمها إلى الداخل – مع عدم وجود ضوابط للبروزات والفتحات الخارجية قد أدى إلى أن المباني المقابلة على جانبي الحارة الواحدة قد اقتربت من بعضها البعض حتى كادت أن تتلاصق .

ومع تعدد الأدوار أصبح العديد من الوحدات السكنية متاحا إما بالتأجير أو بالتمليك لأبناء القرية أو لغيرهم مما دعى بعض العاملين بالمدن إلى البحث عن مسكن لهم بالقرى المجاورة . ولذا فقد دخل

الإسكان الريفي لأول مرة السوق العقاري وتبعه بالضرورة تغير ملحوظ في الهيكل الاقتصادي للقرية .

لقد أدى الارتفاع الكبير في عدد الوحدات السكنية والكثافة البنائية العالية إلى زيادة كبيرة في أسعار الأراضي داخل الكتلة السكنية وخارجها حتى قاربت من مثيلاتها بالحضر مما دعى الكثير من الملاك – خصوصا الغير مقيمين بالقرية – إلى إتاحة أراضيهم للامتداد العمراني بدلا من إبقائها للزراعة . فالعائد من بيعها كأرض بناء يفوق بكثير العائد منها كأرض زراعية .

(٣) استخدامات الأراضي في القرية المصرية

في دراسة قام بها مركز بحوث الإسكان والبناء في مجال التخطيط العمراني للقرية المصرية تبين أن استخدامات الأراضي داخل القرية تتمثل في ثلاثة أنماط رئيسية وهي الاستخدام السكني واستخدام الطرق والأراضي الفضاء التي تتخلل الكتلة العمرانية واستخدام الخدمات الريفية وفيما يلي موجز لهذه الاستخدامات :

الاستخدام السكني : تبلغ نسبة الاستخدام السكني في القرية حوالي ٨٥% من مساحة الكتلة العمرانية. ويبلغ نصيب الفرد من مساحة هذه الكتلة العمرانية باستخداماتها المختلفة حوالي ٤٢ مترا مربعا يشغل الاستغلال السكني منها ما يقرب من ٢٦ مترا مربعا والباقي للاستخدامات الأخرى. وهذه النسبة تتفق مع معدلات الاستخدام السكني الريفي وهي أعلى من مثيلتها بالحضر وذلك لاستخدام بعض مساحات المسكن في الحظائر والتخزين .

الطرق والأراضي الفضاء : تصل نسبتها إلى حوالي ٢٤% من جملة مساحة القرية وهي نسبة تقترب من مثيلتها بالحضر والتي تبلغ ٢٦% ولكن الفرق بينهما يتمثل في أن طرق القرية وحاراتها أضيق من طرق وشوارع المدينة بينما نسبة الأراضي الفضاء في القرية أعلى من نسبة مثيلتها بالمدينة.

الخدمات : تشغل الخدمات ما يقرب من ٩% تقريبا من مسطح الكتلة العمرانية وهي تشمل كافة الأنشطة الغير سكنية .

(٤) المباني والوحدات السكنية

١ – المباني

ازدادت أعداد المباني فى ريف مصر من حوالي ٣,٨ مليون مبنى عام ١٩٧٦ إلى ٥,٤ مليون مبنى عام ١٩٨٦ إلى ٦,٥ مليون مبنى عام ١٩٩٦ بزيادة سنوية قدرها فى المتوسط ١٦٥ ألف مبنى .

وتمثل مباني الريف حوالي ٦٩ % من مجموع المباني فى مصر والبالغ عددها حوالي ٩,٤ مليون مبنى عام ١٩٩٦ .

ويمثل البيت الريفي أعلى نسبة فى عدد المباني السكنية فى الريف إذ أنها تبلغ ٦٦,٦ % من مجموع عدد هذه المباني . وقد عرف الجهاز المركزي للبيت الريفي " هو مبنى يتكون من دور أو دورين ويشتمل على حجرة أو أكثر ويقفل عليها جميعا الباب الخارجي للمبنى . ولا يشترط وجود دورة مياه به وهو النوع المنتشر عادة بالقرى ، ويبنى عادة بالطوب النيئ أو الطين ويعتبر البيت الريفي وحدة سكنية واحدة مهما تعددت الأسر به " ويأتي بعد البيت الريفي فى الترتيب المنازل وتمثل ٢٩,١١ % من مجموع مباني الإسكان . والمنزل يبنى عادة بالطوب الأحمر أو الدبش ومسقف بعروق وألواح الخشب وتقيم به أسرة واحدة صغيرة أو أسرة كبيرة ممتدة ويتكون عادة من دورين أو أكثر. وتمثل العمارات ٤% من مباني الإسكان الريفي وهي مباني متعددة الطوابق ويشتمل كل منها على عدة وحدات سكنية وتبنى بالطوب الأحمر والهياكل الخرسانية .أما الفيلات فهي أقل أنواع الوحدات السكنية وجودا بالريف إذ تبلغ نسبتها ٠,٢٨ % من مجوع مباني الإسكان بالريف .

٢ - <u>الوحدات السكنية</u>

- أعداد وأنواع الوحدات السكنية

أما عدد الوحدات السكنية بأنواعها المختلفة فى ريف مصر فيبلغ حوالي ٦,٢٨ مليون وحدة عام ١٩٩٦ تمثل ٥٠,٧٢ %من مجموع الوحدات السكنية فى مصر والبالغ عددها حوالي ١٢,٣٨ مليون وحدة . ومما يجب الإشارة إليه هنا أن عدد أسر الريف يبلغ حوالي ٦,٨ مليون أسرة عام ١٩٩٦ بزيادة طفيفة عن عدد الوحدات السكنية . ويمكن أن نرجع الفرق بين عدد الأسر وعدد الوحدات السكنية إلى أنه مازال بالريف تعيش الأسر الممتدة المكوَنة من جيلين أو ثلاثة والتي تسكن فى وحدة سكنية واحدة ، وان كان النظام الأسري فى الريف يتجه الآن نحو تقليص عدد الأسر الممتدة الكبيرة وزيادة عدد الأسر الصغيرة التي تسكن كل منها فى وحدة منفصلة كما سبق ذكره .

- الوحدات السكنية حسب نوع الحيازة

يبين الجدول التالي أعداد الوحدات السكنية ونسبها المئوية حسب نوع الحيازة في الريف ومتوسط عددها بالقرية عام ١٩٨٦.

توزيع الوحدات السكنية بالريف حسب نوع الحيازة

البيان	إيجار	ملك	أخرى	إجمالي
عدد الوحدات بالألف	٢١٢	٤٥٧٠	٦٧٣	٥٤٥٥
النسبة المئوية	%٣,٩	%٨٣,٨	%١٢,٣	%١٠٠
متوسط عدد الوحدات بالقرية	٤٩	١٠٦١	١٥٦	١٢٦١

المصدر: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية ديسمبر ١٩٨٨

ويتضح من هذا الجدول أن الغالبية العظمى (٨٤%) من الوحدات السكنية ملك لشاغليها ولا تتعدى نسبة الوحدات المستأجرة ٤% من جملة عدد الوحدات الكلية .

– تصميم المسكن الريفى

سبق أن ذكر أن البيت القروي التقليدي يتكون عادة من مساحة غير مسقوفة تحيط بها غرفة أو غرفتين وكذلك حظيرة المواشي . ويتم فى هذا الفناء العديد من الأنشطة الحياتية مثل الطهي وتناول الطعام وغيرها .

أما المساكن الحديثة فتختلف عن المسكن الريفي القديم بتنسيق عناصرها من مدخل وغرف جلوس ونوم وتلحق بها المرافق الصحية كالحمام والمطبخ . وغالبا ما تستقل حظيرة المواشي وتقع فى الجهة الخلفية من المسكن ، إلا أنه فى الفترات الأخيرة نشأت كثير من المساكن فى الريف لا تشتمل على الحظيرة بعد أن سكن القرية فئات عديدة لا تعمل بالزراعة إلى جانب أن هناك نسبة كبيرة من المزارعين أهملت إنشاء الحظيرة فى مساكنها الجديدة بعد أن أصبحت تربية الماشية أمرا مكلفا واستخدمت الميكنة فى الزراعة على نطاق واسع . كما اختفى الفرن تقريبا من المساكن الحديثة وذلك لتوافر أفران لبيع الخبز لسكان القرية وهو أمر جديد تماما على الحياة الريفية .

ومن الملاحظ أن كثيرا من المساكن الجديدة تتسم بصغر مساحة الحمامات والمطابخ . كما أن مسطح المبني فى بعضها لا يتناسب مع عدد أفراد العائلة . وغالبا ما تستخدم الغرفة الواحدة فى أكثر من غرض معيشي . أي أن بعض العيوب فى التصميمات السكنية التي ظهرت فى الأحياء الحضرية خصوصا الأحياء العشوائية قد ظهرت واضحة فى الإسكان الريفي مثل الزيادة فى الكثافة السكانية وزيادة نسبة التكدس فى الغرفة الواحدة .

(٥) اختلال التوازن البيئي

١ - الامتداد العمراني على الأرض الزراعية

تقدر مساحة الأراضي الزراعية التي فقدت نتيجة الامتدادات العمرانية للريف والحضر بحوالي مليون فدان فى الوادي والدلتا خلال النصف الأخير من القرن العشرين . ويبلغ المتوسط العام لما كان يستقطعه امتداد القرية بحوالي ١,٢ فدان سنويا . وتتباين القرى فى متوسط نمو كتلتها العمرانية حسب فئاتها السكانية حيث كان يتراوح متوسط النمو فى القرية أقل من ٥ الاف نسمة بحوالي ٠,٣٨ فدان سنويا . كما كان يتراوح متوسط النمو فى القرى من ٥ – ١٠ الاف نسمة بحوالي ٠,٨ فدان سنويا . ويزيد متوسط ما كان يستقطعه امتداد القرية من الأراضي الزراعية فى الفئات ذات الحجم الكبير حيث يتراوح متوسط النمو العمراني فى القرى من ١٠ – ١٥ ألف نسمة بحوالي ١,٣ فدان سنويا . كما يتراوح المتوسط فى القرى من ١٥–٢٠ ألف نسمة بحوالي ١,٦ فدان سنويا . بينما يتراوح المتوسط فى القرى ٢٠ ألف نسمة فأكثر بما يزيد عن ١,٩ فدان سنويا[1].

ونظرا لسرعة تآكل الأراضي الزراعية البالغة الخصوبة فقد صدرت عدة تعديلات لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كان آخرها القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تقضي بتجريم البناء على الأراضي الزراعية خارج كردونات القرى وكذلك بتجريم تجريفها واستخدام تربتها فى صناعة الطوب الأحمر . وقد صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢١١ لسنة ١٩٩١ بشأن شروط منح تراخيص البناء خارج كردونات القرى وهي في الغالب خاصة بالمباني التي تستخدم في أغراض الأمن الغذائي. ورغم مرور سنوات طويلة على صدور هذا القانون إلا أن أغلب القرى لم تحدد كردوناتها بعد ولم يوضع لها تخطيط عمراني للاستفادة من الجيوب الفراغية التي تتخلل كتلتها السكانية استفادة مثلى .

٢ - الاختلال البيئي في الريف

أدت عوامل عدة إلى اختلال كبير في البيئة الريفية ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- الإسراف في استهلاك الأسمدة الكيماوية بسبب انقطاع طمي النيل . وقد أدى تسرب مخلفات هذه الأسمدة إلى القنوات والترع ومجرى نهر النيل إلى موت الطحالب المسئولة عن تمثيل الأكسجين الذائب في المياه ومن ثم الحد من تكاثر الأسماك النيلية كما أدت إلى تلوث النهر.

---

[1] الإسكان الريفي – الوضع الراهن والرؤية المستقبلية – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – ١٩٩٧

- الإسراف في استخدام المبيدات الكيميائية في الزراعة قد أدى إلى تراكمها في البيئة والتربة والمياه وانتقالها إلى الإنسان والحيوان عبر الإنتاج الغذائي مما يمثل خطورة كبيرة على صحة الإنسان في الريف وإصابته بأمراض خطيرة بشكل شبه وبائي مثل الفشل الكلوي وأمراض الكبد والأورام. فضلا عن أن الاستهلاك الزائد لهذه المبيدات قد أسفر عن الإخلال بالمقاومة البيولوجية التي تؤديها بعض الحشرات في مقاومة الآفات الزراعية . كما أسفر عن اختفاء بعض الطيور التي كانت تساعد كثيرا في مقاومة الحشرات الضارة بالزراعة. هذا بالإضافة إلى أن المبالغة في استخدام هذه المبيدات قد أكسب الحشرات مناعة ضدها مما استلزم استخدام مبيدات أشد ضراوة وسمّية لمكافحتها وهذه بدورها تمثل خطورة أكبر على البيئة وعلى صحة الإنسان .

- تم مد شبكات مياه الشرب إلى نسبة كبيرة من القرى ولم يواكب ذلك إمداد هذه القرى بنظم مناسبة للصرف الصحي وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في منسوب المياه الجوفية كما أدى إلى اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي مما كان له تأثير سلبي كبير على البيئة الريفية وعلى صحة الإنسان.

- لم يتوفر بالقرى حتى الآن نظام لجمع القمامة وتنظيف شوارعها وحاراتها وتلقى هذه القمامة إما في الترع أو في المصارف الزراعية.

كل هذه العوامل أدت إلى اختلال في التوازن البيئي بالريف بما له من آثار ضارة صحيا واجتماعيا.

(٦) المرافق العامة

١ - مشروعات مياه الشرب :

فى عام ١٩٣٦ أنشأت مصلحة الشئون القروية وتضمنت اختصاصاتها توصيل مياه الشرب النقية إلى القرى فقامت بعدة مشروعات فى ريف مديريتي الفيوم والدقهلية على أن تتبعها مشروعات شبيهة فى بقية المديريات (المحافظات) . فكانت هذه المشروعات تمثل بدايات تولي الدولة مسئولية توصيل مياه الشرب إلى القرى . ومن الجدير بالذكر أنه كان ضمن هذه المشروعات إنشاء حمامات عامة ومغاسل شعبية كما سبق ذكره . وفى عام ١٩٥٢ أنشئت وزارة الشئون البلدية والقروية وكان من اهتماماتها الرئيسية تعميم مياه الشرب بالريف المصري فقامت بالعديد من المشروعات كان من أهمها مشروع العباسة بشرق الدلتا .

ومنذ عام ١٩٦٠ قامت الدولة باستكمال مشروعات الشرب وذلك طبقا لخطة عامة تهدف إلى مد جميع القرى والعزب والنجوع بمياه الشرب . ووضعت الخطة فى الاعتبار الزيادة

المطردة فى السكان وزيادة معدل استهلاك المياه الذي ارتفع حينئذ إلى ٦٠ لتر للفرد يوميا ووفرت الدولة الاعتمادات اللازمة لبدأ تنفيذ هذه الخطة .

وفى عام ١٩٨٠ أعيد دراسة المخطط القومي لمياه الشرب على مستوى الدولة وتحددت فى هذه الدراسة الموقف العام لمياه الشرب بكل محافظة ووضعت أولويات لتنفيذ مشروعات مد شبكات المياه وأوضحت الدراسة كيفية زيادة كفاءة مرافق مياه الشرب فى المحافظات المختلفة.

فى عام ١٩٩٦ بلغ عدد المباني السكنية الريفية المزودة بمياه الشرب من الشبكات العامة حوالي ٣ مليون مبنى تمثل ٤٥% من إجمالي المباني السكنية وتتفاوت هذه النسبة بين المحافظات فقد بلغت ٥٠,٤% في ريف محافظات الوجه البحري و ٣٨,٣% بمحافظات الوجه القبلي و ٤١,٢% بريف محافظات الحدود. والمباني المزودة بمياه الشرب من الآبار الارتوازية تمثل ١,٣٨ مليون مبنى تمثل ٢١ % من إجمالي المباني السكنية . وظل حوالي ٢,٢ مليون مبنى بمثلون ٣٤ % من اجمالي المباني السكنية غير مزودين بمياه الشرب ، كما يوضح ذلك الجدول الآتي :

توزيع المباني حسب اتصالها بالمياه بريف المحافظات

البيـــــان	مباني متصلة بالشبكة العامة (بالألف)		مبنى متصلة بشبكات أخرى (بالألف)		مباني غير متصلة بشبكات مياه (بالألف)		إجمالي (بالألف)	
الوجه البحري	١٧٦٥	%٥٠,٤	٦٨٩	%١٩,٧	١٠٤٨	%٢٩,٩	٣٥٠٢	%١٠٠
الوجه القبلي	١١١٣	%٣٨,٣	٦٦٨	%٢٣,٠	١١٢٦	%٣٨,٧	٢٩٠٧	
محافظات الحدود	٣٥	%٤١,٢	٢٢	%٢٦,٦	٢٧	%٣٢,٢	٨٤	

المصدر : النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٦

ومن الجدير بالذكر أن البحوث الميدانية التي أجريت أخيرا تؤكد أن القرى التي اتصلت مساكنها بشبكات المياه النقية قد ارتفع منسوب المياه الجوفية بها لدرجة الخطورة بسبب عدم توفر شبكات الصرف الصحي بقدرة متعادلة مع قدرة شبكات المياه . وقد أدى ارتفاع المياه الجوفية إلى تلوث بيئي واختلاط الصرف "صحي بمياه الشرب كما سبق ذكره وكذلك أدى إلى أن المباني الريفية خصوصا المباني الطينية أصبحت مهددة بالانهيار .

٢ - **الصـــرف الصـــحي :**

بدأت بعض المحافظات بمعاونة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إنشاء شبكات الصرف الصحي بالقرى وكذلك عمليات تنقية المياه المجمعة قبل صرفها في المصارف واختيرت بعض القرى لإنشاء هذه المشروعات في محافظات دمياط والمنوفية والدقهلية والشرقية .

واتبعت في إنشاء عمليات التنقية عدة طرق مختلفة أساسها المعالجة البيولوجية المعتمدة على التهوية . وقد بلغت المساكن الريفية التي تصرف على شبكات عامة ٦٣١ ألف مسكن تمثل حوالي ١٠% من إجمالي المساكن الريفية حسب إحصائيات عام ١٩٩٦وقد تتفاوت هذه النسبة بين المحافظات فتبلغ ١٢,٧% بريف محافظات الوجه البحري و ٦,٣% بمحافظات الوجه القبلي و ٤,٤% فقط بريف محافظات الحدود كما هو مبين بالجدول التالي :

توزيع المباني حسب اتصالها بالصرف الصحي بريف المحافظات

البيـــــان	شبكة عامة (بالألف)		شبكات أخرى (بالألف)		لا يوجد (بالألف)		إجمالي (بالألف)	
الوجه البحري	٤٤٤	%١٢,٧	٢٦٦٤	%٧٦,١	٣٩٤	%١١,٢	٣٥٠٢	%١٠٠
الوجه القبلي	١٨٥	%٦,٣	٢١٠١	%٧٢,٣	٦٢١	%٢١,٤	٢٩٠٧	
محافظات الحدود	٤	%٤,٤	٥١	%٦١,٢	٢٩	%٣٤,٤	٨٤	

المصدر : النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٦

ومن الملاحظ أن الكثير من القرى تصرف مباشرة على المصارف أو حتى على الترع . وقد أدى القصور في الصرف الصحي إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية ارتفاعا كبيرا كما سبق الإشارة إليه .

٣ - <u>الكهـــربـــاء</u> :

كانت المجالس البلدية والقروية تتولى إنارة بعض القرى بواسطة ديزل لتوليد الكهرباء . وفي عام ١٩٦٥ وضعت وزارة القوى والكهرباء خطة لكهرباء ٢٢٠٠ قرية على مدى ٧ سنوات إلا أنه في أواخر عام ١٩٦٥ تأجل المشروع ولم تتعد القرى التي تمت إنارتها ٤ % من مجموع القرى . وفى عام ١٩٧١ دخل مشروع كهربة الريف مرحلة التنفيذ الفعلية عند انتهاء العمل بالسد العالي ، وتم إنشاء هيئة كهرباء الريف وتم إدخال الكهرباء حتى الآن في ٤١٠٠ قرية و ١٥٠٠ تجمع سكني يزيد على ١٠٠٠ نسمة و ٥٠٠٠ نجع وكفر . وقد بلغ عدد المباني السكنية الريفية المزودة بالكهرباء من الشبكات العامة في عام ١٩٩٦ - ٥,١ مليون مبنى تمثل ٧٩ % من إجمالي المباني بالريف ، وقد تفاوتت هذه النسبة في ريف المحافظات المصرية فقد وصلت إلى ٨٦,٧% بمحافظات الوجه البحري والى ٧٠,٨% بمحافظات الوجه القبلي و٥٣,٣% بمحافظات الحدود كما هو مبين بالجدول التالي:

توزيع المباني حسب اتصالها بالكهرباء بريف المحافظات

البيـــــــان	شبكة عامة (بالألف)		شبكات أخرى (بالألف)		لا يوجد (بالألف)		إجمالي (بالألف)	
الوجه البحري	٣٠٣٧	%٨٦,٧	٢١٤	%٦,١	٢٥٠	%٧,٢	٣٥٠٠	%١٠٠
الوجه القبلي	٢٠٥٨	%٧٠,٨	٢١٦	%٧,٤	٦٣٣	%٢١,٠	٢٩٠٧	
محافظات الحدود	٤٥	%٥٣,٣	١٢	%١٤,٢	٢٧	%٣٢,٠	٨٤	

المصدر : النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٦

٤- الجهود التي بذلت لتخطيط وتنمية القرية

قامت جهات حكومية عديدة بمشروعات لتنمية القرية المصرية الحالية وبناء قرى جديدة خصوصا فى الأراضي الجديدة المستصلحة للزراعة. كما أنشئت قرى جديدة لنقل السكان إليها الذين تعرضت قراهم لكوارث طبيعية كالحريق أو السيول وغزو النمل الأبيض . كذلك أنشأت قرى جديدة بمركز نصر النوبة شمال منطقة كوم امبو لنقل سكان النوبة إليهم بعد أن تعرضت قراهم القديمة للغرق بعد بناء السد العالي وارتفاع منسوب المياه فى بحيرة ناصر . كما تمت دراسات عديدة لتخطيط القرية وتحسين منزل الفلاح . ويمكن تلخيص هذه الجهود فيما يلي :

(١) القـرى الجديـدة (مشـروعات الإصـلاح الزراعـي)

شهدت العقود الخمس الأخيرة توسعا كبيرا فى استصلاح الأراضي. وقد قامت الهيئات المختلفة المسئولة عن الإصلاح الزراعي بإنشاء قرى جديدة فى هذه المناطق المستصلحة على جانبي الدلتا، شرقا فى الصالحية وغربا فى محافظة البحيرة ومديرية التحرير والنوبارية ومريوط وفى شمال الدلتا فى محافظة كفر الشيخ وكذلك فى سيناء والوادي الجديد بالصحراء الغربية . وفيما يلي أهم هذه المشروعات :

- القرى الجديدة فى كفر سعد وبلقاس والتل الكبير وانشاص وادكو وأبيس بالإضافة إلى الزعفران. وأهم السمات التخطيطية لهذه القرى وجود شوارع أمامية نظيفة للمشاة وشوارع خلفية خاصة بالماشية ووضعت الحظيرة فى الجزء الخلفي للمنزل بمدخل خاص على شارع التخديم .
- قرى محافظة البحيرة التي أقيمت لتوطين المنتفعين بالأراضي المستصلحة ونفذت فيها فكرة فصل حظائر المواشي عن المنازل بإقامة حظائر مجمعة خارج المناطق السكنية .
- قرى ناصر بمريوط والتي أقيمت على مساحة حوالي ٦٨ ألف فدان مقسمة إلى ثلاث مناطق تضمنت إنشاء ٣٠ قرية.
- قرى مديرية التحرير وأقيمت فيها حظائر مجمعة ومنفصلة عن مساكن الأهالي .

وأهم الملامح التخطيطية لهذه القرى الجديدة بمناطق الإصلاح وهي :

- وضع المساكن متلاصقة فى صف واحد (خمس أو ست مساكن) أو على شكل بلوكات متظاهرة

- تتمثل وحدة التخطيط فى بعض القرى فى عمل شارعين متوازيين ، شارع نظيف أمامي وشارع خدمي خلفي للماشية وفى بعض القرى الأخرى اكتفي بشارع واحد ولكن زود كل منزل بمدخلين أحدهما للسكان والآخر للماشية (شكل رقم ٢٠٦) .

- إلغاء الحظائر والأفران من المنازل وعمل حظائر وأفران مجمعة خارج المساكن فى بعض القرى وكذلك تم توفير دورات مياه عامة خارجية .

- تطوير المنزل الريفي وتحسينه ليتلاءم مع الظروف المعيشية الجديدة للفلاحين .

ولكن بعد إنشاء هذه القرى وإشغالها لفترة ليست قصيرة تبين الآتي :

عدم استجابة السكان لفكرة التخطيط القائم على أساس عمل شارعين يخصص أحدهما للسكان والآخر للماشية .

- عدم تقبل السكان لفكرة الحظائر المجمعة للماشية وذلك لأسباب اجتماعية أهمها عدم موافقة الفلاح على خروج أفراد عائلته لحلب هذه الماشية وكذلك عدم اطمئنانه لوضع ماشيته تحت رعاية وحراسة غيره .

- لم يقبل الفلاح أيضا فكرة الأفران الجماعية ودورات المياه العامة محافظة على عاداتهم و خصوصياتهم .

- لم تأتي تصميمات المنازل متفقة تماما مع رغبات الفلاحين فى كثير من الأحيان .

ونتج عن ذلك أن قام الفلاحون بأنفسهم بتوفير حظائر وأفران خاصة بهم داخل مساكنهم كما قاموا بإدخال تعديلات على منازلهم حتى تفي باحتياجاتهم الفعلية . وهذا يدعونا إلى ضرورة دراسة سلوكيات وعادات الفلاح المصري الفردية والاجتماعية دراسة متعمقة وكذلك دراسة النمط التخطيطي والتصميمي الذي يفي باحتياجاته على مستوى المسكن وعلى مستوى القريـــة عند إعداد تخطيطات القرى الجديدة .

(٢) قـــرى الكـــوارث وقـــرى تهجـــير النوبـــة

تعرضت بعض القرى فى مصر إلى كوارث طبيعية مثل السيول التي أزالت القرى الواقعة فى مخراتها خصوصا فى الصعيد ، ومثل غزو النمل الأبيض الذي تآكلت معه الحوائط الطينية للمنـــازل ، ومثل الحرائق التي تحدث عادة نتيجة لتخزين الحطب الجـــاف فوق أسطح البيوت الريفية .

قامت الدولة متمثلة فى وزارة الإسكان والمرافق وفى وزارة الإدارة المحلية (جهاز تنمية القرية) و القوات المسلحة بإعادة بناء البيوت الريفية والقرى التي أغرقتها السيول بمحافظات الصعيد وعددها

٣١٠ قرية فى نطاق ٥٧ وحدة محلية وذلك على مواقع جديدة بعيد عن مخرات السيول فى الهضبة الشرقية للوادي .

كما قامت الدولة بإعادة تعمير حوالي ٢٠ قرية تهدمت بسبب الحرائق ومنها قرى صهرجت الصغرى بالدقهلية والناصرية بالغربية وأبعدية دمنهور بالبحيرة والتي أعيد تعميرها بإنشاء قرية نموذجية على مساحة ٢٢ فدان. كما قامت الدولة ببناء قرى جديدة بعيدا من القرى التي أصيبت بغزو النمل الأبيض ومنها قرى برسيق ونجع الحاجر بالمنيا . وقد روعي فى تخيط هذه القرى توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لها وتخصيص مناطق للتوسع والامتداد فى المستقبل .

بعد البدء فى إنشاء مشروع السد العالي قامت الدولة ببناء ٣٣ قرية تشمل ٢٤,٥ ألف مسكن لأهالي النوبة وذلك قبل أن تغرق مياه بحيرة ناصر قراهم القديمة . كما أنشأت عاصمة إدارية لهذه القرى. وتراوحت مساحة القرية الجديدة بين ٦٠ –١٦٠ فدانا اشتملت على منشآت ومباني الخدمات والمرافق بجانب المساكن التي جاء تصميمها مختلف تماما عن الطابع التقليدي للعمارة النوبية. وقد وجد السكان صعوبة كبيرة فى التأقلم على هذه البيئة العمرانية الجديدة .

(٣) تطـــوير وتنمـــية القريـــة الحاليـــة

تعددت الاقتراحات بشأن تطوير القرية المصرية وتحسين بيئتها العمرانية منذ أربعينيات القرن العشرين وتدور معظمها حول محورين : أولهما هدم القرى الحالية – أو الجزء المتهالك منها على الأقل – وتخطيط وإنشاء قرى نموذجية بدلا منها . ومن الواضح أن هذا الاقتراح غير عملي ويصعب بل يستحيل تحقيقه . وثانيهما تحديد منطقة امتداد جديدة للقرية وتخطيط هذه المنطقة وإنشاء مساكن وخدمات بها وربطها بالقرية القديمة مع تحسين وتطوير الكتلة البنائية القائمة وذلك بفتح شارعين متعامدين بها مثلا بدلا من الحارات الحالية ذات النهايات المسدودة .

ولكن مثل هذه الاقتراحات كان ينقصها فى كثير من الأحيان الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية اللازمة . وفي خلال عهود مختلفة تم تنفيذ العديد من المشروعات بهدف تطوير القرية المصرية ، وفيما يلي عرض موجز لهذه للتجارب التي تمت فى هذا المجال :

١ – مشـــروعات وزارة الشـــئون البلديـــة والقرويـــة :

فى نهاية الأربعينات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين قامت وزارة الشئون البلدية والقروية بتطوير بعض القرى وكانت تعتمد إلى حد كبير على مشاركة الأهالي فى هذا التطوير ومن أمثلة هذه المشروعات :

- تخطيط قرية نموذجية فى منطقة امتداد لقرية قائمة مثل ما حدث فى قرية سدس الأمراء بمحافظة بني سويف (شكل ٦–٢) وكان على الوزارات المختصة بناء مباني

الخدمات والمرافق مثل المدارس والمستشفيات والوحدات الاجتماعية والمساجد. وأقيم منزل كنموذج يحتذى به يمكن للأهالي بناء مساكنهم على غراره .

- تخطيط منطقة امتداد لقرية قائمة وترك الأهالي ينفذون هذا التخطيط بمعرفتهم كما حدث فى قرية دشطوط بمحافظة بني سويف أيضا .

٢ - **مشـــروعات وزارة الإســـكان والمرافـــق :**

في أوائل الستينيات من القرن العشرين قامت وزارة الإسكان والمرافق بعمل دراسة لإعادة بناء القرى المصرية إعادة شاملة من خلال برنامج زمني يستغرق ثلاثين عاما(١٩٦٦ - ١٩٩٥). وحسب هذه الدراسة سيصل حجم السكان فى الريف فى نهاية هذا البرنامج إلى ٦,٥ مليون أسرة . ولكن البرنامج توقف بسبب ضخامة احتياجاته المالية والتي قدرت حينئذ بحوالي ٤٥ مليون جنيها سنويا .

وقد أعيدت هذه الدراسة على أساس أن يكون بناء المساكن الجديدة وتحسين البيئة العامة للقرية بالجهود الذاتية ومن خلال جمعيات تعاونية إسكانية تنشأ في كل قرية لهذا الغرض. ويقتصر دور الدولة على التوجيه والإرشاد وتقديم قدر محدود من الدعم المالي والعيني لهذه الجمعيات إلى جانب قيامها بتوفير الخدمات الاجتماعية العامة .

وقد أجريت هذه التجربة على ثلاث قرى وتتابع تنفيذها فى قرى عديدة (٥٢ قرية فى جميـــع أنحاء الجمهورية) . إلا انه قد صادف تنفيذ هذه التجربة صعوبات كثيرة كان من أهمها :

- صعوبة الحصول على الأرض المطلوبة لبناء المساكن الجديدة عليها .
- عـــدم توفر الأجهزة الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع وقصور الإمكانيات المالية المتاحة .
- عدم توفر خرائـــط مساحية حديثة للقرى القائمة لكي يمكن إعداد مخططاتها العمرانية .
- عدم توفر معلومات اجتماعية واقتصادية بقدر كاف حتى يمكن إعداد التخطيط على أسس علمية سليمة .
- عدم اقتناع الأهالي بالمشاركة فى التنفيذ .

هذا وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان بإعداد مشروعات تخطيط عمراني لحوالي ١٢٠ قرية موزعة على محافظات الجمهورية وذلك طبقا لأحكام قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والذي بموجبه تقوم الهيئة بمعاونة المحليات فى مجال التخطيط العمراني الحضري والريفي .

وقد حددت مناطق الامتداد العمراني لهذه القرى وصدرت قرارات نزع ملكية مناطق الامتداد لبعضها. إلا أن هذه التخطيطات لم تنفذ وبنى الأهالي مساكنهم دون الالتزام بها .

٣ - مشـــروعات وزارة الإدارة المحلـــية :

فى السبعينيات من القرن العشرين قام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية التابع لوزارة الإدارة المحلية باختيار ١٧ قرية من المحافظات الريفية كمشروع تجريبي لإعادة بناء القرية المصرية خلال ٢٠ عاما وقد اشتمل المشروع على مجموعة من الوحدات السكنية من دور واحد فى كل قرية من القرى تخصص للفلاحين وكذلك اشتمل على مجموعة من العمارات السكنية مكونة من أربعة أدوار لسكن الموظفين العاملين فى القرية. وقد توقف المشروع بسبب قصر الاعتمادات المالية وارتفاع أسعار الأراضي . واتجه اهتمام وزارة الإدارة المحلية بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة المسمى "بالشروق" والذي سيأتي ذكره فيما بعد .

مما سبق يتضح أن التجارب السابقة في إنشاء وتطوير القرى قد اشتملت على مجالين ، الأول هو إنشاء قرى جديدة في مناطق الإصلاح الزراعي والثاني هو تطوير القرى الحالية في الوادي والدلتا. ومن الملاحظ أن تخطيط القرى الجديد قد تم على أسس تخطيطية شبه حضرية والتي تتمثل أساسا في شبكة من الطرق تسير في اتجاهين متعامدين تتوسطها ساحة كبيرة تشتمل على مباني الخدمات بأنواعها المختلفة . وتعتبر هذه الساحة مركز القرية الرئيسي وهي شبيهة بمركز المدينة في التخطيط الحضري. وقد أقيمت المباني سواء أكانت مباني الخدمات أو المباني السكنية بنظام الهيكل الخرساني واستخدام الطوب الأحمر أو الحجر في الحوائط الخارجية والداخلية. وبالتالي لم يراعى في التخطيط بدرجة كافية أسس التخطيط القروي العضوي النابع من الطبيعة الريفية بمكوناتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العادات والتقاليد المستقرة في حياة أهل الريف. ولم تستخدم في البناء نظم الإنشـــاء ومواد البناء المحلية المتاحة في مواقع الإصلاح الجديدة بل استخدمت مواد مستوردة من خارج نطاق هذه المواقع. ولذا فانه يمكن القول ان القرى الجديدة في مجملها جاءت غير ملائمة تماما تخطيطيا ومعماريا للإيكولوجية المحلية والبيئة الصحراوية . ومن الأمثلة الجيدة للتخطيط والعمارة القروية الصحراوية قرية باريس بالواحات الخارجة التي صممها المهندس حسن فتحي. لقد روعي في هذه القرية الطبيعة الصحراوية واستخدمت في البناء مواد ونظم بناء محلية . وكان من المفروض أن تتخذ هذه القرية مثلا يحتذى في عمارة وتخطيط قرى مناطق الإصلاح الزراعي الجديدة.

أما تطوير القرى القائمة فقد قام أساسا على إعداد تخطيط امتداد القرية وتحسين بعض ملامح الكتلة السكنية القائمة. وقد أعد تخطيط الامتدادات على نسق التخطيط الحضري أيضا. أما تحسين الكتلة البنائية القديمة فلم يخرج عن فتح شارعين متعامدين داخل هذه الكتلة وربطهما بالامتدادات الجديدة

للقرية أو بمعنى آخر إلغاء الحارات المسدودة وتحويلها إلى شوارع مفتوحة. لقد كانت الحارة المسدودة تمثل وحدة اجتماعية لها ذاتيتها ويسكنها فروع أسرة واحدة كبيرة نسبيا بجانب بعض الأسر الصغيرة ولا شك أن تحويل مثل هذه الحارات إلى شوارع مفتوحة قد يفقدها بعضا من ذاتيتها وخصوصيتها وهو أمر يرى العديد من المخططين ضرورة المحافظة عليه.

وقد تعثرت هذه التجارب وتوقف معظمها وذلك للأسباب الآتية :-

- أن التطوير اشتمل فقط على التخطيط العمراني ولم يشمل جوانب التنمية الريفية المختلفة إذ يجب أن يتم التطوير بصورة متكاملة وشاملة .

  إن عمليات التطوير لم تتم على أساس دراسة اجتماعية متعمقة لطبيعة القرى والقرويين .
- لا توجد آلية محلية قادرة على التخطيط ومتابعة التنفيذ إذ أن كافة المخططات قد تمت بأجهزة مركزية بعيدة عن واقع القرية كما أن تنفيذ هذه المخططات تم أيضا من خلال الأجهزة المركزية وبدون تنسيق كاف فيما بينها.
- لم يكن لمجتمع القرية قول حقيقي في إعداد التخطيط ووضع الأولويات ومباشرة التنفيذ وقد يفسر هذا عزوف الأهالي عن المشاركة الفعالة في تجارب التطوير.

وقد حاول البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق" تجنب هذه السلبيات ولذا فإنه يعتبر مرحلة جديدة أكثر فاعلية من مراحل تطوير القرية المصرية .

٥- المشاكل التي تواجهها حاليا القرية المصرية

(١) الزيادة السكانية

تختلف التقديرات لعدد السكان في مصر عام ٢٠٢٠ ما بين ٩٠ مليون نسمة و٩٣ مليون نسمة . وفي مجال دراسة العمران فإنه من الأفضل الأخذ بالرقم الأعلى في هذه التقديرات وهو ٩٣,٢١ مليون نسمة . كما تختلف تقديرات نسبة سكان الحضر ونسبة سكان الريف في عام ٢٠٢٠ إلى المجموع الكلي للسكان اختلافا كبيرا ولكن النسب الأرجح هي التي جاءت بتقرير هيئة الأمم المتحدة (Habitat) عن التحضر يونية ٢٠٠١ وهي ٥٢% للحضر و ٤٨% للريف من المجموع الكلي للسكان . وبناء على هذه النسب فإن عدد سكان الحضر سيصل إلى ٤٨,٤٧ مليون نسمة أي ١١,٥٤ مليون أسرة (بواقع ٤,٢ فرد للأسرة الواحدة). وعدد سكان الريف سيصل إلى ٤٤,٧٤ مليون نسمة أي ٩,٧٣ مليون أسرة (بواقع ٤,٦ فرد للأسرة الواحدة)

وقد قدر عدد سكان مصر في عام٢٠٠٠ ٦٤,٤ مليون نسمة منهم ٢٧,٥٣ مليون نسمة بالحضر أي ٦,٢٥٧ مليون أسرة (بواقع ٤,٤ فرد للأسرة الواحدة) و ٣٦,٩٣ مليون نسمة بالريف أي ٧,٦٩٤ مليون أسرة (بواقع ٤,٨ فرد للأسرة الواحدة)

مما سبق يتضح أن الزيادة السكانية في الريف بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠ ستصل إلى ٧,٨١ مليون نسمة والزيادة في عدد الأسر ستصل إلى ٢,٠٤ مليون أسرة . ويقابل عدد الأسر عدد مشابه من الوحدات السكنية التي يلزم توفيرها للأسر الجديدة التي تتكون خلال هذه الفترة .

١ - استيعاب الزيادة السكانية

يمكن استيعاب الزيادة السكانية على النحو التالي :

- **استيعاب القرى الحالية لجزء من الزيادة السكانية**

سبق أن ذكر أ ن الكثافة السكانية بالقرى تتفاوت تفاوتا كبيرا فحسب تعداد ١٩٨٦ تقل الكثافة السكانية عن ١٥٠ فرد فى الفدان فى القرى ذات الحجم الصغير أقل من عشرة آلاف نسمة كما تزيد عن ١٥٠ فرد فى القرى ذات الأحجام الكبيرة من عشرة آلاف نسمة فأكثر . ومن الملاحظ أن الكثافة السكانية تتناسب تناسبا طرديا مع حجم القرية ، فكلما قل حجم القرية قلت كثافتها السكانية وكلما كبر حجم القرية كبرت كثافتها السكانية ، وقد حدد قانون التخطيط العمراني بأن ١٥٠ فرد فى الفدان تمثل الكثافة السكانية القصوى للقرى .

ومع تحديد كردونات القرى (الأحوزة العمرانية) وإعداد تخطيطات عمرانية لها وتعمير الفراغات الداخلية لها وإعادة بناء الأجزاء القديمة المتهالكة منها وذلك دون المساس بالأراضي الزراعية فإن هذه القرى خصوصا ذات الأحجام الصغيرة منها يمكنها أن تستوعب بعضا من الزيادة السكانية . وقد قدرت القدرة الاستيعابية الكلية للقرى المصرية بما

فى ذلك سكانها الحاليين بنحو ٣٩,٧ مليون نسمة. أي أن القرى الحالية تستطيع أن تستوعب ما يقرب من ٢,٧٧ مليون نسمة من الزيادة السكانية الريفية بجانب سكانها الحاليين وبذلك يصير الفائض السكاني حوالي ٥,٠٤ مليون نسمة وهو ذلك العدد الذي يحتاج إلى توجيه وتوزيع على محاور التنمية والتجمعات العمرانية الجديدة خارج الوادي والدلتا .

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الذين سيعملون بالزراعة سوف تنخفض إلى حوالي ٢٥% من المجموع القوى العاملة بالريف وقد سبق أن ذكر أن نسبة العاملين بالنشاط الزراعي بلغت ٤٥% عام ١٩٩٦. وبالتالي فمن المتوقع أن ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة غير الزراعية كالخدمات والإدارة والحرف والتجارة والبناء والصناعة إلى حوالي ٧٥% .أي أن القرى سوف تتجه بدرجة أكبر إلى التحضر وتقل نسبيا صبغتها الزراعية .

- **استيعاب بعض الزيادة السكانية فى القرى الجديدة فى مناطق الإصلاح الزراعي**

تم استصلاح مناطق كثيرة على حواف الدلتا مثل الصالحية فى شرقها واللوبارية ومديرية التحرير فى غربها. كما تم استصلاح بعض المناطق في سيناء والوادي الجديد بالصحراء الغربية ويجري حاليا استصلاح منطقة توشكا بمد ترعة الشيخ زايد من السد العالي إليها ومنطقة وادي الطينة في سيناء بمد ترعة السلام لتصل إليها. وسوف تستوعب مناطق الاستصلاح الزراعي جزءا من الزيادة السكانية فى كل من الريف والحضر .

ومن المقدر أن مساحة خمسة أفدنة من الأراضي المستصلحة تكفي لتغطية احتياجات الأسرة الواحدة . وعلى ذلك فإن مساحة مليون فدان يمكن أن تستوعب حوالي ٢٠٠ ألف أسرة زراعية وحوالي ٤٠٠ ألف أسرة تعمل فى الخدمات الاجتماعية والإدارة وكذلك فى الصناعات وعلى الأخص فى الصناعات الزراعية وتربية الحيوان وغيرها.

- **استيعاب الزيادة السكانية فى المدن الحالية والمدن والمجتمعات الجديدة**

يمكن توجيه بعض الفائض من سكان الريف إلى المدن الحالية خصوصا المدن المتوسطة إذ أن هذه المدن لها قدرة استيعابية كبيرة . وكذلك إلى المدن والمجتمعات الجديدة التي سوف تقام فى محاور التنمية الواعدة والتي تتمثل أساسا فى الآتي :

- ساحل البحر الأحمر الممتد من السويس شمالا إلى منطقة حلايب وشلاتين وهو محور تنمية سياحية فى المقام الأول .
- محور الصحراء الشرقية ويختص أساسا بالتعدين وبالنشاط الصناعي .
- محور الصحراء الغربية الممتد من توشكى جنوبا إلى واحة سيوة شمالا وله إمكانيات زراعية وتعدينية وصناعية كبيرة .
- إقليم سيناء وقناة السويس .

- منطقة بحيرة ناصر .

وذلك كما هو مبين بالفصل السادس من الجزء الأول من الدراسة .

- **هجرة العمالة المصرية الزائدة إلى الخارج**

تشير الدلائل إلى تقلص هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية مثل المملكة العربية السعودية وإمارات ودول الخليج ولكن فى مناخ سياسي ملائم يمكن للعمالة المصرية الزائدة أن تتجه إلى دول قد تكون فى حاجة ماسة إليها مثل السودان وليبيا والعراق. وربما تكون إحدى استراتيجيات مصر الأساسية فى المستقبل القريب تطوير العلاقات مع هذه الدول بما يسمح بهجرة العمالة المصرية إليها والإقامة بها إما بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة .أما العاملين بالنشاط المهني فقد تتجاوز هجرتهم نطاق هذه الدول وتمتد إلى الدول الأفريقية.

ولكن نظرا إلى ديناميكية السكان وتداخل دوافع وعناصر الهجرة الداخلية والخارجية فإنه قد يصعب تحديد قدرة استيعاب كل من مناطق الإصلاح والمدن الحالية والمدن الجديدة ومحاور التنمية للزيادة السكانية الريفية وعلى وجه اليقين .

٢ - <u>نمط الإسكان والعمران</u>

سبق أن ذكر أن الزيادة السكانية في الريف عام ٢٠٢٠ تقدر بحوالي ٧,٨١ مليون نسمة عما كانت عليه عام ٢٠٠٠ وهذا يعني زيادة عدد الأسر بحوالي ٢,٠٤ مليون أسرة تحتاج إلى ٢,٠٤ مليون وحدة سكنية . كذلك سبق أن ذكر أن القرى الحالية تستطيع أن تستوعب ما يقرب من ٢,٧٧ مليون نسمة من الزيادة السكانية الريفية أي حوالي ٦٠٢ ألف أسرة بجانب سكانها الحاليين . أي أن الزيادة السكانية بالريف تحتاج إلى حوالي ٦٠٢ ألف وحدة سكنية وبافتراض أن العدد المطلوب لمواجهة التقادم والإحلال في المساكن يقدر بحوالي ٢٥٠ ألف وحدة في الريف حتى عام ٢٠٢٠ فإن مجموع المطلوب من الوحدات السكنية الجديدة بالقرى الحالية يقدر بحوالي ٨٥٢ ألف وحدة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٠ . ويمكن الفرض أن إسكان محدودي الدخل سوف يمثل ٥٠% من الوحدات السكنية بالريف والإسكان المتوسط سوف يمثل ٤٥% والإسكان فوق المتوسط سوف يمثل ٥% فقط من هذه الوحدات .

وسوف يتم توزيع الوحدات السكنية الجديدة فى القرى الحالية فى الوادي والدلتا على أساس أن يتناسب المسكن مع احتياجات ساكنه ومستلباته وذلك حسب الأنماط السكنية التالية :

- **البيت الريفي** : وهو مسكن المزارعين ملاكا أو أجراء وأهم ما يميزه مشاركة الماشية والطيور الداجنة للفلاح وأسرته فى منزله بالإضافة إلى غرف النوم وغرفة تخزين المحاصيل .ويمكن أن يتكون المسكن من دور أو دورين ويبلغ عدد هذه الوحدات ما يقرب من ربع مجموع الوحدات المستجدة.

- **مساكن الموظفين والحرفيين والعاملين بالأنشطة غير الزراعية :** وهؤلاء يمثلون ٧٥% من سكان القرى العاملين وسوف يحتاجون إلى وحدات سكنية بمساحات مختلفة فى عمارات متعددة الطوابق وتشبه اى حد كبير مساكن الحضر.

ولكي يمكن للقرى الحالية أن تستوعب الزيادة السكانية المتوقعة فإنه يلزم إعادة تخطيطها بهدف تطوير طاقاتها الاستيعابية طبقا للمعدلات والمعايير الواردة بقانون التخطيط العمراني وبما يتناسب مع مساحاتها ومواردها وفى ضوء فرص العمل الممكنة .
أما الفائض السكاني عن القدرة الاستيعابية للقرى الحالية فتبلغ حوالي ٥,٠٤ مليون نسمة أي حوالي ١,٠٩ مليون أسرة فيمكن توزيعه على مناطق الإصلاح الزراعي والمجتمعات الجديدة . ويحتاج هذا الفائض السكاني إلى ما يقرب من ١,٠٩ مليون وحدة سكنية .

٣ - **الأراضي اللازمة لاستيعاب الزيادة السكانية**

سبق أن ذكر أن عدد السكان الذين يمكن استيعابهم داخل القرية الحالية حتى عام ٢٠٢٠ من الزيادة السكانية يبلغ حوالي ٢,٧٧ مليون نسمة . وفي ضوء قانون التخطيط العمراني الذي يحدد الكثافة فى القرى بالوادي والدلتا ١٥٠ فرد فى الفدان فإن الزيادة المتوقعة فى السكان سوف تتطلب ١٨,٤٦ ألف فدان . ويمكن توفير هذه المساحة باستغلال الجيوب الزراعية داخل القرى بعد تحديد كردوناتها وكذلك بالتوسع فى بناء العمارات ذات الأدوار المتعددة .

أما بقية الزيادة السكانية وتبلغ حوالي ٥,٠٤ مليون نسمة فإنها تحتاج إلى حوالي ٥,٠٤ ألف فدان إذا ما وجهت إلى مناطق الإصلاح الجديدة ومحاور التنمية وذلك بواقع كثافة سكانية تبلغ ١٠٠ فرد فى الفدان الواحد .

(٢) مشاكل الإدارة الريفية

تتمثل مشكلات الإدارة في مصر وعلى الأخص الإدارة الحضرية والإدارة الريفية بشكل واضح في إدارة القرية المصرية . فليس للقرية – شأنها في ذلك شأن المدينة – نظام إدارة متناسق يعمل كوحدة واحدة متكاملة تتحدد فيه مسئوليات وواجبات كل جهاز من أجهزة الإدارة على المستويين الأفقي والرأسي تحديدا واضحا ولا يسمح فيه بتعارض المسئوليات وتداخلها بل تعمل هذه الأجهزة جميعها في تناسق وتعاون وتهدف جميعها إلى تحقيق التنمية الشاملة بكفاءة عالية.

والوضع الإداري الحالي مليء بالتداخلات المتضاربة بين الأجهزة المركزية الإدارية والأجهزة المحلية على حد سواء كما هو واضح بالجزء الخاص "بالهيكل الإداري والمؤسسي للقرية" في هذا البحث. وغني عن الذكر أن هذا التداخل في المسئوليات ينتج عنه ضياع الكثير من الوقت والجهد والمال في فترة من أوجب الأمور فيها تقليل الفاقد إلى أدنى حد ممكن وتعظيم الناتج إلى أقصى درجة ممكنة.

يعاني الريف المصري كما يعاني الحضر من قيام الوزارات المركزية كل على حدة بتخطيط وتنفيذ مشروعاتها دون تنسيق يذكر فيما بينها من جهة ودون التعاون الفعّال مع الوزارة المسئولة أصلا عن الإدارة المحلية من جهة أخرى رغم أن قانون الإدارة المحلية وتعديلاته المتعاقبة وقانون التخطيط العمراني الصادر في عام ١٩٨٢ قد جعلا مسئولية إدارة الريف والحضر وتنميتهما تخطيطا وتنفيذا تقع على عاتق وزارة التنمية المحلية والتي كانت تسمى بوزارة التنمية الريفية ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الحكم المحلي. إلا أن محدودية الإمكانيات المادية وضعف الكوادر الفنية بها القادرة على التخطيط والتنفيذ قد مكّن الوزارات المركزية ذات الإمكانيات البشرية والمالية الكبيرة من العمل منفردة بكل من الريف والحضر. وهذه الوزارات هي وزارة الإسكان والمرافق ووزارة التعليم ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتي تقوم كل منها بتنفيذ خططها في مجال تخصصها بدون إطار واحد يجمعها وينسق فيما بينها. قد امتد هذا النسق الانفرادي في العمل إلى الأجهزة التي أنشئت أخيرا خارج الهيكل الوزاري مثل صندوق التنمية الاجتماعية ذو الموارد المالية الكبيرة من الخارج والداخل فإنه أيضا يؤدي خدماته بصورة شبه مستقلة عن غيره من الأجهزة الأخرى والإدارات المختلفة .

وقد أدى غياب التنسيق والتخطيط القومي إلى عدم العدالة في توزيع المشروعات التنموية والخدمية بين الحضر والريف من جهة وبين المحافظات المختلفة من جهة أخرى . فقد أوضحت الجداول الخاصة بالتنمية والخدمات الاجتماعية أن الحضر ينال منها نسبة أكبر من الريف كما أن محافظات الوجه البحري تنال حظا أوفر من هذه المشروعات من محافظات الوجه القبلي. كما أدى غياب التنسيق إلى أن الخدمة الواحدة قد تقوم بها أكثر من جهة والتي لكل منها خططها وأولوياتها والتي قد تختلف عن خطط وأولويات الجهات الأخرى. فعلى سبيل المثال تقوم كل من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي التابعة لوزارة الإسكان والمرافق وجهاز تنمية القرية التابع لوزارة التنمية الإدارية بتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي بالريف كل على حده . وقد نتج عن عدم تضافر الجهود تكرار الأخطاء وعدم الاستفادة من التجارب السابقة بدرجة كافية وعلى الأخص في تطوير نظم الصرف الصحي الملائمة للقرى على اختلاف مواقعها في الوادي والدلتا وفي الصحراء وعلى السواحل.

ومن أوضح مظاهر الازدواجية في النظام الإداري الحالي أن وزارة الداخلية تقوم بتعيين العمد ومشايخ القرى بينما تقوم وزارة التنمية المحلية بتعيين الكوادر الإدارية للوحدات المحلية التابعة لها هذه القرى أي أن إدارة القرية موزعة بين وزارة الداخلية من ناحية ووزارة التنمية المحلية من جهة أخرى . ويعني ذلك أن القرية تعيش حاليا تحت نظامين منفصلين أحدهما يختص بالأمن وتنفيذ تعليمات الوزارات المركزية في مجال الري والزراعة والآخر يختص بالخدمات والتنمية.

وهذه الازدواجية لا تقتصر فقط على أداء الوزارات المركزية بل تمتد أيضا إلى داخل الوزارة الواحدة بين أجهزتها المختلفة. إذ أنه بمراجعة أهداف ومسئوليات الوحدات المحلية في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال العمراني ومجال المشاركة الشعبية نجد أنها نفس أهداف جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وبرنامج شروق في هذه المجالات رغم تبعية هاتين الجهتين لوزارة واحدة هي وزارة التنمية المحلية. وقد عرض هذا البحث في الجزء الخاص بالهيكل الإداري والمؤسسي للقرية المصرية مجالات عمل هاتين الجهتين تفصيليا لكي يتبين أوجه التشابه بل أوجه التطابق بينهما في المسئوليات والأهداف.

مما سبق يتضح أن جهات عدة تعمل منفصلة عن بعضها البعض في الريف المصري في مجال الإدارة والخدمات والتنمية . كما أن هذا الانفصال في الأداء يمتد أيضا إلى داخل الوزارة الواحدة وعلى الأخص داخل الوزارة المسئولة أساسا عن الريف تنمويا وعمرانيا وخدميا وإداريا وهي وزارة التنمية المحلية. وأمام هذا الوضع ستكون مشكلة إدارة الريف المصري من أهم وأعقد المشاكل التي تواجهها مصر حاليا ومستقبلا. وأي كان التعديل المقترح لمواجهة هذا الوضع فيجب أن يشتمل على عناصر ثلاث أساسية . أولها تأكيد اللامركزية في الإدارة وذلك بإتاحة مساحة أكبر للمحليات للقيام بدورها في التخطيط والتنفيذ وإتاحة الموارد التمويلية والإمكانيات البشرية اللازمة لها ويتبع ذلك بالضرورة تقليص دور الوزارات المركزية في المجال التنفيذي واقتصاره على وضع السياسات التنموية العامة وتمكين الأجهزة الإدارية بمستوياتها المختلفة من أداء دورها في تنفيذ هذه السياسات . لقد أصبح الاتجاه نحو اللامركزية إحدى السمات الأساسية للإدارة المعاصرة في العديد من دول العالم .وثاني هذه العناصر هو ضرورة أن تعمل الجهات المختلفة المسئولة عن الريف إداريا وتنمويا وخدميا كفريق متكامل يتسم أداؤه بالكفاءة والفاعلية . أما ثالثها فهو تشجيع المساهمة الشعبية في إدارة الريف بصورة أكثر تأثيرا عما هي عليه الآن .

(٣) تحضر الريف والتغير في هيكله العمراني والاجتماعي والاقتصادي

من أبرز التغيرات التي طرأت على الريف تحوله السريع نحو التحضر وبعده عن الصبغة الزراعية البحتة التي سادته طوال تاريخه. ومن أهم مظاهر هذا التحول ما يلي :

١ - الانخفاض التدريجي في نسبة العاملين في الزراعة حتى صارت الآن حوالي ٤٥% من مجموع القوى العاملة . ومن المنتظر أن يستمر انخفاض هذه النسبة حتى تصل إلى حوالي ربع مجموع العاملين في عام ٢٠٢٠. ويواكب هذا الانخفاض في نسبة العاملين بالزراعة ارتفاع كبير في نسبة العاملين في أنشطة ذات صبغة حضرية مثل الأنشطة المهنية والحرفية والتجارة والصناعة والخدمات. ومن المنتظر أن يزداد حجم هذه الأنشطة من حيث النوع والكم خلال العشرين سنة القادمة .

٢ – الزيادة الكبيرة في أحجام القرى حتى تجاوزت كثيرا الأحجام التقليدية التي عرفت بها القرية المصرية في الماضي. فأكثر من ٦٠% من القرى الحالية يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة وكثير منها تجاوز العشرين ألف نسمة بل أن بعضها وصلت إلى ٦٠ ألف و ٨٠ ألف نسمة. إن مثل هذه القرى الكبيرة تشابه في أحجامها أحجام المدن الصغيرة بل والمدن المتوسطة .

٣ – امتدت خارج الكتلة البنائية التقليدية للقرية أحياء جديدة اتخذت النمط الحضري في تخطيطها وفي تقسيمها بشوارع طولية وشوارع عرضية وفي ارتفاع مبانيها إلى أربعة وأحيانا إلى ستة أدوار وفي زيادة كثافاتها البنائية والسكانية زيادة كبيرة وصلت إلى مثيلاتها بالحضر. وقد بلغت مساحة هذه الأحياء الحضرية إلى ما يقرب من أربعة أمثال الكتلة البنائية الأصلية ذات الشكل الدائري أو البيضاوي. واستخدم في بناء مباني هذه الأحياء نفس المواد ونظم البناء المستخدمة في الحضر وهي الهياكل الخرسانية والطوب الأحمر في الحوائط الداخلية والخارجية . وفي غياب تخطيط عمراني للقرية صارت هذه الأحياء بالقرى شديدة الشبه بالأحياء العشوائية التي أقيمت حول المدن وفي الأراضي الفضاء داخلها والتي كانت تفصل كتلها السكانية من حيث ضيق الشوارع وعدم توفر التهوية والإنارة اللازمة.

وظهرت في القرى لأول مرة الشقق السكنية والتي يجري عليها ما يجري على الوحدات السكنية بالحضر من تأجير وتمليك وازدادت أسعار أراضي البناء حتى قاربت من مثيلاتها بالحضر.

٤ – أدى توفر وسائل المواصلات الحديثة ورصف الطرق التي تربط القرى ببعضها البعض وبالمدن التي تتبعها إلى سهولة الانتقال بين القرية والمدينة وأصبح من المألوف أن يسكن البعض في أحدها ويعمل في الأخرى. كما أدى توفر وسائل الاتصال الإعلامي المسموعة والمرئية إلى تسلل ثقافة الحضر إلى الريف والتي ساهمت في تغيير العديد من قيمه وسلوكياته. وقد واكب ذلك ازدياد الوعي التعليمي والوعي الصحي وزيادة في الاهتمام بدور المرأة ودور الجمعيات الأهلية .

كل هذه العوامل أدت في النهاية إلى تغيير في هيكل القرية وتحويلها من مجتمع ريفي إلى مجتمع شبه حضري . وبمعنى آخر فإن الحواجز التي كانت تفصل الريف عن الحضر قد رفعت تدريجيا وفتحت كافة القنوات بينهما. ومن الملاحظ أن هذه المتغيرات الجذرية في الحياة القروية جاءت دون أن يكون للقرية مقومات الحضر مما أدى إلى انفصام واضح في الحياة الريفية .

ومن الواجب أن يكون للقرية المقومات الملائمة لهذه التغيرات وعلى الأخص في مجال إدارتها وفي مجال نشاطاتها الاقتصادية وفي مجال الخدمات الاجتماعية بها. وفي هذا الشأن يمكن أخذ أحد اتجاهين :

الأول أن يعاد تعريف القرية والمدينة على ضوء المستجدات في طبيعة كل منهما إما من حيث عدد السكان أو من حيث نسب الأنشطة الاقتصادية بها أو غير ذلك من عناصر التعريف . أما الاتجاه الثاني هو أن تعامل القرى كمدن صغيرة ويكون لها نفس الهياكل المؤسسية التي لدى هذه المدن. أي ينظر إلى كليهما كتجمع عمراني. وفي كلتا الحالتين يجب أن يتم التغيير في إطار نظام جديد للإدارة المحلية على المستوى القومي والمستوى الإقليمي ومستوى المحافظة ومستوى البلديات سواء أكانت مدن أو قرى.

(٤) مشاكل التنمية الريفية

تحددت أهداف كل من وزارة التنمية المحلية وجهاز بناء وتنمية القرية وبرنامج شروق في التنمية المحلية على النحو التالي:

١ - الإدارة المحلية

تحددت أهـــداف التنمية الريفية في مجالات ثلاث بموجب قانون الإدارة المحلية وهي :

المجال الاقتصادي : ويشتمل على النهوض بمستوى الإنتاج من الحاصلات النباتية والحيوانية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان . كما اشتمل على تنفيذ مشروعات الإنتاج النباتي والحيواني والصناعي والبيئي على أن يقوم بهذه المشروعات كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني .

المجال الاجتماعي : ويشتمل على توفير الخدمات العامة الصحية والتعليمية ومراكز الشباب بإسهام فعال من الأهالي وكذلك تنظيم العمالة واستيعاب أكبر قدر من العمالة في المشروعات الإنتاجية المحلية .

المجال العمراني : ويشتمل على مد المرافق وتهيئة بيئة عمرانية وتحقيق كثافات سكانية متوازنة وتخطيط الامتدادات العمرانية للقرية .

٢ - جهاز بناء وتنمية القرية :

تتلخص أهداف التنمية الريفية حسب قانون إنشاء بناء وتنمية القرية فيما يلي :

تطوير البنية الهيكلية للقرية : والتي تتمثل في الخدمات الأساسية والمرافق والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية وذلك للنهوض بالقرية ورفع مستوى معيشة سكانها.

تطوير الموارد البشرية : وذلك من خلال برامج التدريب ودعم نظم وأساليب اللامركزية .

تطوير القاعدة الإنتاجية للقرية : والتي تأتي كنتيجة للهدفين السابقين بالإضافة إلى العمل على تحسين وتهيئة فرص الاستثمار والإنتاج بالقرية.

٣ - **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " :**

حدد البرنامج هدفه الاستراتيجي في التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي والارتقاء بمستوى مشاركتهم في إحداث هذا التقدم ويمثل هذا الهدف أربعة محاور للتنمية المحلية :

التنمية البيئية المحلية : وتهدف إلى تنمية الموارد البيئية المحلية المتاحة والتحسن المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطن.

التنمية الاقتصادية المحلية : وذلك بتنويع مصادر الدخل المحلي اعتمادا على تصنيع الريف وإعادة القرية إلى عصر الإنتاج .

التنمية البشرية المحلية : وتشتمل على ضبط معدلات النمو القروي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد وإعلاء الشعور القروي بالمسئولية تجاه مجتمعه من خلال مشاركته في الحياة العامة.

التنمية المؤسسية : وتعني تعميق اللامركزية في التنمية المحلية وتحقيق التكامل بين الجهود الحكومية والمحلية.

وقد تحدد في البرنامج مراحل أربع لتحقيق هذه الأهداف تمتد من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٧.

ومن الملاحظ أن أهداف هذه الجهات الثلاث تكاد تتطابق وتشتمل في مجموعها على المكونات الأساسية للتنمية الشاملة وهي :

- التنمية الاقتصادية زراعية كانت أو صناعية
- التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية
- التنمية العمرانية
- التنمية الإدارية أو المؤسسية
- المشاركة الشعبية في التنمية وتنظيم دور المرأة والجمعيات الأهلية .

ولكن رغم مرور سنوات طويلة على تحديد هذه الأهداف إلا أن حظها من التحقيق كان محدودا ويرجع ذلك لأسباب رئيسية سبق الإشارة إليها ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - تعدد الجهات المنوط بها تحقيق أهداف التنمية الريفية . ورغم أن هذه الجهات تتبع وزارة واحدة إلا أن تكليفها بتحقيق نفس الأهداف يؤدي إلى تداخل في المسئوليات والاختصاصات واضطراب في الأداء.

٢ - قيام الوزارات المختلفة بتنفيذ مشروعاتها التنموية منفردة وبدون تنسيق مع وزارة التنمية المحلية .

٣ – عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات مما أدى إلى تعثر بعض برامج التنمية بل والى توقف العديد منها. كما أدى ارتفاع سعر الفائدة على القروض المتاحة للتنمية الريفية واشتراطات ضمانات كثيرة إلى عدم قدرة صغار الملاك والمعدمين في الحصول على هذه القروض والاستفادة منها.

٤ – عزوف الأهالي عن المشاركة الفعّالة في مشروعات التنمية بدرجة كافية وضعف الخبرات الفنية المتاحة لدى أهل القرية لممارسة الأعمال المتخصصة أو إقامة المشروعات التي تدر عليهم عائدا ودخلا أكبر.

٥ – عدم توفر الكوادر الفنية بالمحليات القادرة على تنفيذ مشروعات التنمية الريفية .

ويجب أن تتم التنمية الريفية في إطار نظام إداري متكامل يقتصر فيه دور الوزارات المركزية المختصة على وضع السياسات، والأطر العامة وبرامج التنمية على المستوى القومي وتوفير التمويل اللازم لهذه البرامج سواء أكان من الخارج أو من الخزانة العامة . أما المحليات متمثلة في الأقاليم والمحافظات والبلديات فتقوم بوضع وتنفيذ برامجها والعمل على تحفيز المشاركة الشعبية في المساهمة فيها على أن يتم كل ذلك في أطر اقتصادية سليمة وذلك لأن تعثر العديد من مشروعات التنمية السابقة كان يرجع ضمن عوامل أخرى إلى أسباب اقتصادية في المقام الأول .

من العرض السابق للقرية المصرية من جوانبها السكانية والاجتماعية والاقتصادية يتضح ضرورة الاهتمام بعدة قضايا تمثل المشاكل الرئيسية للتنمية الريفية المتكاملة وفيما يلي عرض موجز لهذه القضايا.

١ – **التنمية الزراعية :**

تأتي في مقدمة المشاكل في هذا المجال ما يلي :

- تفتيت الأراضي الزراعية إلى حيازات صغيرة . وقد أثر هذا التفتت الحيازي سلبيا على الإنتاج الزراعي وانخفاض إنتاجية بعض الحاصلات الزراعية.
- الإسراف الشديد في الري ذلك لأن المستخدم الفعلي من مياه الري يزيد كثيرا عن حاجة المحاصيل وما زالت الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا تروى بطريقة الغمر. وهناك طرق أخرى للري أكثر توفيرا في استخدام المياه مثل الري بالتنقيط والري بالرش.
- وجود فاقد كبير بعد الحصاد وفي الطرق المتبعة حاليا في التخزين .

٢ - **التنمية الصناعية :**

نظرا لأن نصف القوى العاملة في الريف حاليا تعمل في الزراعة وأن هذه النسبة في طريقها إلى التناقص، فإن الأمر يستوجب إعطاء اهتمام متزايد للتنمية الصناعية في الريف وذلك لامتصاص العمالة الزائدة الحالية والمستقبلية بالريف. وتشمل الصناعات الريفية والتي يجب التوسع فيها كما يلي :

- الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوافرة خاماتها في البيئة المحلية وهي صناعات يدوية أو نصف ميكانيكية . وتعتمد هذه الصناعات على معدات خفيفة كما أن احتياجها للطاقة والبنية الأساسية محدودا نسبيا ويمكن من خـــلال هذه الصناعات الصغيرة تفريخ أجيالا جديدة من القوى العاملة المدربة .
- الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة والمتوسطة خصوصا في القرى الواقعة في نطاق مراكز صناعية كبيرة . لقد حاولت بعض الدول خصوصا في آسيا إدخال مثل هذه الصناعات المغذية في قراها ونجحت في ذلك نجاحا كبيرا. وليس هناك ما يمنع من إدخال مثل هذه الصناعات في قرى مصر.

لا شك أن تصنيع الريف يمثل تحديا كبيرا لمصر في المستقبل القريب والبعيد ولكن يجب أن تتوفر له مقومات النجاح من توفر الخامات وجودة الإنتاج وسبل التسويق في الداخل والخارج بجانب القروض الميسرة وتدريب العمالة .ويعني تصنيع الريف تحويل القرية من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج يساهم في التنمية القومية الشاملة شأنه في ذلك شأن مجتمع الحضر.

٣ - **التنمية البشرية :**

يأتي في نطاق التنميـــة البشرية عدة نقاط هامة نذكر منها ما يلي :-

- **محو الأمية** . إن الأمية تسيطر على حوالي ٥٠% من سكان الريف ولا يمكن أن يكون هناك إنتاج أو تنمية حقيقية في مجتمع يعاني من هذه النسبة العالية من الأمية . وبرامج محو الأمية وتسمى أحيانا برامج تعليم الكبار لم تسفر حتى الآن عن نتائج مرضية. ومن أسباب الأمية في مصر النسبة العالية لتسرب التلاميذ خصوصا في المراحل الأولى من التعليم . وتمثل الأمية أحد المشاكل الرئيسية التي تواجهها مصر في الوقت الحاضر. ويجب أن لا تقتصر محو الأمية على تعليم القراءة والكتابة فقط بل يجب أن تمتد أيضا إلى نشر الوعي الثقافي والأخذ بأسباب الفكر العلمي المعاصر.
- **المشاركة الشعبية** . من أهم عناصر التنمية في الريف تشجيع المواطنين على المشاركة في مشروعات التنمية المحلية وذلك بإتاحة مناخ ديمقراطي وتطبيق

اللامركزية وإتاحة الفرصة للأفراد للقيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكانياتهم. وكذلك إزالة حاجز الرهبة والحذر بين الفلاح والأجهزة الحكومية حتى يمكن تنمية روح المشاركة الشعبية وتدعيم المنظمات والجمعيات الشعبية والتعاونية وإتاحة الفرصة أمامها للقيام بدور فعّال في كافة مجالات التنمية إذ أنه من الملاحظ أن هذه الجمعيات لم تقم حتى الآن بدور مؤثر في خدمة مواطنيها.

- **التدريب** . من الواضح انخفاض مستوى الفرد الريفي ليس فقط في الإبداع والابتكار بل في الأداء الحرفي والمهني والصناعي. ويحتاج رفع مستوى أداء الفرد إلى برامج تدريبية جادة ولذا فيجب التوسع في أنشاء مراكز التدريب في كافة مجالات الإنتاج في الريف .

إن التنمية الريفية المتكاملة في كافة نواحيها تمثل الآن مشكلة رئيسية ، ذلك لأن الحضر قد نال دائما حظا أوفر في الرعاية من الريف حتى صار الفرق بين الاثنين في كافة المجالات واضحا بل ومتزايدا ويلزم تنمية الريف حتى يمكنه أن يساهم في تحقيق التنمية القومية الشاملة بصورة متوازنة تشمل كافة شرائح المجتمع.

(٥) مشكلة التنمية العمرانية للقرية المصرية

سبق أن أوضحنا أن القرية المصرية ليست قرية واحدة بل هي في حقيقة الأمر قريتين تتمثلان في حلقتين متتاليتين أحدهما تعتبر النواة وهي الجزء الأوسط الدائري والذي تم بناءه بطريقة تلقائية على آماد طويلة ويقطنه العاملون بالزراعة من أجراء أو من صغار الملاك والثانية أقيمت في النصف الأخير من القرن العشرين حول القرية الأولى واتخذت في تخطيطها شكل الأحواض الزراعية التي بنيت عليها وحلت شوارعها الطولية والعرضية محل المساقي التي كانت تروى بها هذه الأحواض ويقطنها في الغالب العاملون في أنشطة غير زراعية حرفية أو مهنية أو إدارية .

إن القرية المصرية بجزئيها القديم والحديث لم يتم بناؤها حسب مخطط متكامل بالمعنى الحديث بل تركت تنمو بصورة عشوائية دون مراعاة للكثافات البنائية والكثافات السكانية ودون تحديد لاستخدامات الأراضي وبدون توفر الخدمات الاجتماعية بدرجة كافية .

لم تجد القرية من الاهتمام الرسمي في أغلب العهود إلا أقل القليل واستحوذ الحضر على أغلب الاستثمارات الإنتاجية والخدمية. ورغم وجود نظام إداري محلي يمارس بعض السلطات المحدودة إلا أن تأثيره في مجال التنمية العمرانية للقرية كان أيضا محدودا للغاية . وقد تمت بعض التجارب في تخطيط امتدادات بعض القرى وتحسين البيئة العمرانية للكتلة البنائية الأصلية وقد قامت بها جهات مختلفة كما سبق شرحه. ولكن هذه التجارب لم تستكمل لأسباب عدة منها عدم توفر الإمكانيات المادية من ناحية وعدم توفر الكوادر الفنية المحلية من ناحية أخرى وكذلك عزوف

الأهالي عن المشاركة الفعلية في مراحل التخطيط والتنفيذ فضلا عن أن هذه الجهات قد قامت بمشروعاتها وهي منفردة وبدون تعاون كاف من أجهزة الدولة المسئولة عن التنمية الريفية بجوانبها المختلفة .

ومن الواضح أن السبب وراء تعثر التنمية العمرانية هو نفس السبب وراء التعثر في مجالات التنمية الأخرى ألا وهو عدم وجود نظام إداري متناسق لإدارة التنمية الريفية على المستوى القومي والمستوى الإقليمي ومستوى المحافظات ومستوى البلديات وبدون مثل هذا النظام المتكامل تظل محاولات التنمية محاولات مبتورة غير ذات فاعلية .

تمر التنمية العمرانية سواء أكانت حضرية أو ريفية بمراحل ثلاث وهي أولا تحديد الحيز العمراني وثانيا إعداد المخطط الهيكلي وثالثا إعداد المخطط العام وفيما يلي موجز لكل مرحلة من هذه المراحل وبيان ما تم بشأنها في المجال الريفي.

١ - <u>تحديد حيازات القرى</u>

يعني تحديد الحيازات وضع الحدود الخارجية للكتلة البنائية والتي لا يسمح بالبناء خارجها. وهذا التحديد الحيازي للمدن وللقرى على وجه الخصوص أمر ضروري للأسباب الآتية:

- الحفاظ على الرقعة الزراعية والحد من التعديات العشوائية عليها.
- توجيه وتنظيم عمليات التنمية العمرانية وتحديد اتجاهات النمو.
- إعداد المخططات الهيكلية والعامة على أساس الحيز العمراني المعتمد.
- إدراج القرى المعتمد أحوزتها ضمن خطة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي لإمدادها بالمرافق حتى تتكامل مشروعات التنمية مع مشروعات البنية الأساسية.

ويمكن إيجاز خطوات إعداد واعتماد الحيز العمراني على النحو التالي :

- تقوم الوحدة المحلية بأجهزتها الفنية أو بتكليف من تراه بإعداد الحيز العمراني للقرية وذلك بناء على التصوير الجوي الذي تم عام ١٩٨٥
- يعرض الحيز العمراني المعد من قبل الوحدات المحلية على الهيئة العامة للتخطيط العمراني لمناقشته وإجراء ما يلزم من تعديلات بشأنه.
- بعد موافقة الهيئة العامة للتخطيط العمراني يتم العرض على المجلس الشعبي المحلي لإقراره.
- بعد إقرار الحيز العمراني من المجلس الشعبي المحلي يتم عرضه على اللجنة الدائمة المختصة باعتماد الحيز العمراني لمدن وقرى الجمهورية وذلك لإقراره. وقد شكلت اللجنة طبقا للقرار الوزاري رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٣ برئاسة رئيس هيئة التخطيط

العمراني وعضوية ممثلين عن الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي ووزارة التنمية المحلية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وجهاز حماية الأراضي بوزارة الزراعة وجهاز شئون البيئة وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية والمحافظة المطلوب اعتماد الحيز العمراني لها.

- بعد الاعتماد النهائي للحيز العمراني يتم موافاة الأطراف ذات الصلة بالتنمية الريفية وعلى الأخص الإدارة المركزية لحماية الأراضي والإدارة المركزية لمياه الشرب والصرف الصحي والأمانة العامة للإدارة المحلية والمحافظة ومجلس المركز والمدينة التابع لها القرية .

وتعتبر الوحدة المحلية هي جهة الاختصاص في هذا الشأن حيث أن وجود حيز عمراني معتمد يمكنها من إحكام الرقابة على أي تعديات أو عشوائيات على الأراضي الزراعية. هذا فضلا عن دورها فى عدم الترخيص لإقامة أي مباني خارج حدود الحيز المعتمد.

هذا ويجدر الإشارة إلى ضرورة موافقة إدارة حماية الأراضي الزراعية والرجوع إليها بشأن إمكانية استغلال الجيوب والأراضي الزراعية الداخلة ضمن حدود الحيز العمراني المعتمد لإقامة أي نشاط أو استخدام عمراني عليها حيث أن دخول بعض الأراضي الزراعية داخل الحيز لا يعني السماح بالبناء عليها.

ووفقا لبيان الأمانة العامة للإدارة المحلية عام ١٩٩٩ فقد تم اعتماد الأحوزة العمرانية لعدد ٢٢١٣ قرية وذلك حتى عام ١٩٩٩.

مما سبق يتضح أن تحديد الأحوزة العمرانية للقرى – رغم أهميتها الكبرى ورغم أنها أساس التنمية العمرانية الريفية – فإنها تواجه المشاكل الآتية :

- الأحوزة العمرانية التي تم اعتمادها لبعض القرى لا تمثل الواقع الفعلي بالنسبة للكتلة السكنية لأنها تعتمد على خرائط قديمة (خرائط التصوير الجـــوي لعام ١٩٨٥) وقد امتد البناء على الأراضي الزراعية خارج الكتلة البنائية المبينة بهذه الخرائط منذ ذلك الحين وحتى اعتماد الأحوزة العمرانية مما يعني أن هذه الأحوزة قد صارت غير ذات موضوع.
- ما زالت أغلب القرى بدون تحديد لأحوزتها العمرانية والتي تعتبر الخطوة الأولى لإعداد المخطط العمراني لهذه القرى.
- رغم وجود إدارات هندسية في كل وحدة محلية فهي ليست صاحبة السلطة الأولى في التحكم العمراني داخل القرى ولكن مديريات الزراعة هي الجهة الأكثر تأثيرا. وحتى في وجود أحوزة عمرانية معتمدة لبعض القرى فإنه من خطوات استخراج تصريح البناء داخل هذا الحيز العمراني وجوب موافقة مديرية الزراعة على البناء والتي تجد

نفسها غالبا في حيرة بين حيز عمراني معتمد على أساس خرائط غير حديثة وبين واقع عمراني مختلف تماما عنه.

٢ - **المخطط الهيكلي**

المخطط الهيكلي يعتبر مرحلة أولى تسبق المخطط العام وتعني بتحديد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات طويلة المدى ومحددات نمو القرية والمناطق المحيطة بها في إطار التخطيط الإقليمي ويشتمل المخطط الهيكلي على ما يلي :

- الوضع الاقتصادي الراهن للقرية وإمكانية تنميتها في القطاعات المختلفة : الزراعة والصناعات الريفية والمشروعات الإنتاجية والخدمات
- الدراسات السكانية وتشمل التركيب الديموجرافي الراهن وخصائص الموارد البشرية.
- الهيكل العمراني الحالي ويشمل على خصائص الموقع ونمو القرية عبر تاريخها وأنماط العمران واستعمالات الأراضي وحالات المباني من مواد إنشاء وارتفاعات والخدمات المتاحة والطاقة الاستيعابية للقرية من السكان .
- دراسات البنية الأساسية وتشمل الطرق والتغذية بالمياه والصرف الصحي والكهرباء والتخلص من النفايات وجسات التربه .
- دراسة محددات التنمية للقرية وتشمل المحددات البيئية والطبيعية ومحددات القاعدة الاقتصادية والمحددات السكانية والاجتماعية والمحددات العمرانية.
- دراسة الاحتياجات وتشمل دراسة احتياجات القرية من مناطق الامتداد ووضع المعدلات اللازمة للنمو المستقبلي وكذلك وضع استعمالات الأراضي البنائية والكثافات السكانية .

٣ - **المخطط العام**

يعتبر المخطط العام تطوير للمخطط الهيكلي ويكون طويل المدى لمدة عشرين عاما مثلا على أن يراجع كل خمس سنوات ويشتمل على ما يلي :

- استعمالات الأراضي داخل الحيز العمراني وتشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والخدمية وغيرها من الاستعمالات التي تتفق مع طبيعة وظروف القرية واحتياجات السكان .
- الكثافات البنائية والسكانية
- دراسة الإسكان الملائم للشرائح الاجتماعية المختلفة حاليا ومستقبلا
- برنامج الخدمات مثل الخدمات التعليمية والصحية والإدارية والثقافية والترفيهية والخدمات التجارية
- دراسة شبكات البنية الأساسية

- دراسة وتحديد مراحل تنفيذ المخطط العام

وطبقا لقانون التخطيط العمراني تقوم الوحدة المحلية بإعداد كل من المخطط الهيكلي والمخطط العام مع أخذ رأي الهيئة العامة للتخطيط العمراني. ثم يعرض تباعا على المجلس المحلي والوزير المختص لاعتماده وإقراره. ولكن نظرا لعدم توفر الكوادر الفنية القادرة على إعداد مثل هذه الدراسات والمخططات بالمحليات فإن الهيئة العامة للتخطيط العمراني قامت بإعداد مخططات ما يقرب من ١٢٠ قرية في عدة محافظات كما قامت بالدراسات التخطيطية والتنفيذية للقرى البديلة لمتضرري الزلازل وعلى الأخص بمحافظة الجيزة وكذلك القرى التي أضيرت من السيول. ولكن بقيت الغالبية العظمى من القرى المصرية بدون مخططات هيكلية أو تفصيلية .

مما سبق يمكن القول بأن التنمية العمرانية الريفية شبه متوقفة حاليا وتتلخص مشاكل التنمية في ما يلي :

- تعثر تحديد الأحوزة العمرانية للقرى
- عدم إعداد المخططات الهيكلية والعامة للقرى
- ضعف الأجهزة التخطيطية بالمحليات إلى الدرجة التي لا يمكن معها أن تقوم بمسئولياتها في هذا المجال والتي حددها قانون التخطيط العمراني .
- غيبة نظام إداري متكامل على كافة المستويات الإدارية لتحديد الأحوزة وإعداد المخططات.
- غياب مشاركة أهل الريف في التنمية الريفية رغم الأهمية القصوى لهذه المشاركة فهم الأقدر على تحديد المشاكل ووضع الأولويات وهذه المشاركة هي الضمان الوحيد لنجاح التنمية في كافة مجالاتها.

(٦) قصور البنية الأساسية في الريف المصري

يمثل قصور البنية الأساسية إحدى العوائق الرئيسية في طريق تنمية ريفية متكاملة ومستدامة إذ أن توفر البنية الأساسية تعتبر حجر الزاوية في كل مشروعات التنمية الحضرية والريفية على حد سواء . ومن البيانات الواردة في الفصول السابقة يتضح تدني البنية الأساسية في الريف عنها في الحضر ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات في هذا المجال يذهب أغلبها إلى المراكز الحضرية الكبيرة وتنال المدن الصغيرة والقرى نصيب قليل من هذه الاستثمارات . ويمكن إيجاز القصور في البنية الأساسية الريفية فيما يلي :

١ - **الطرق**

تشير الاحصائيات أن حوالي ٤٠% من الطرق الريفية ما زالت ترابية غير مرصوفة . أما الطرق داخل القرية فإنها غير ممهدة ولا يسمح أغلبها بالمرور الآلي عليها.

وتأتي أهمية رصف الطرق التي تربط القرى بعضها ببعض كما تربطها بالحضر في إمكانية نقل منتجات القرية الزراعية وغير الزراعية في سهولة وسرعة إلى مراكز تسويقها بالمدن . أما الطرق الداخلية بالقرى فإنها تحتاج إلى تسوية وتثبيت تربتها ثم رصفها في مرحلة لاحقة بأسلوب مناسب مثل استخدام المربعات والقوالب الحجرية . كما تحتاج هذه الطرق إلى تنظيف بصفة مستمرة.

٢ - **الصرف الصحى**

من البيانات السابق عرضها يتضح أن الغالبية الكبرى من القرى (٩٠%) لم تزود بعد بشبكات الصرف الصحي رغم أن الكثير منها قد زود بمياه الشرب. والكثير من شبكات الصرف الصحي الحالية لم يتم تنفيذها حسب الأصول الفنية من حيث أقطار المواسير وميولها كما أنه يتم الصرف مباشرة دون معالجة إما على المصارف أو الترع.

وأغلب الدورات والحمامات بالقرى لم تزود بصناديق الطرد. والهدف من تركيب صناديق الطرد بالمياه المتدفقة منها ليس التخلص من المخلفات الآدمية فقط بل حمل هذه المخلفات خلال شبكة مواسير الصرف إلى محطات ومراكز المعالجة. وقد أدى عدم توفر صناديق الطرد إلى انسداد مواسير الصرف بهذه المخلفات وطفح المجاري بصفة مستمرة في أغلب الشبكات الحالية .

وقد نتج عن القصور في الصرف الصحي تلوث شديد في البيئة وارتفاع منسوب المياه الجوفية واختلاط مياه الشرب بمياه الصرف.

وقد تقدمت تكنولوجيا معالجة الصرف الصحي في الريف في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا وأصبحت مشكلة الصرف الريفي موضع اهتمام الهيئات والمنظمات العالمية المعنية بالتنمية الريفية. ويمكن في مصر الاستفادة من النظم الحديثة في المعالجة والمناسبة لمواقع القرى سواء أكانت في الوادي والدلتا أو في مناطق الإصلاح الجديدة في الصحراوات والسواحل. ويمثل الصرف الصحي أحد المشاكل الرئيسية إن لم يكن أهمها والتي تواجه الريف المصري حاليا وفي المستقبل القريب.

٣ - **مياه الشرب**

امتدت مياه الشرب النقية إلى الريف ولكن ما زالت نسبة كبيرة من القرى (٥٠%) محرومة منها. وفي هذا الشأن يجب الإشارة إلى أن نصيب الفرد في الريف يبلغ ٦٠ لترا يوميا بينما يبلغ نصيب الفرد في الحضر ما يقرب من ٣٠٠ لتر يوميا أي حوالي خمسة أمثال نظيره في

الريف. وتتمثل مشكلة مياه الشرب في ضرورة توصيلها إلى كافة القرى الكبيرة والصغيرة على حد سواء كما تتمثل أيضا في ضرورة زيادة كمياتها . وقد يتطلب ذلك تغيير في شبكات المياه الحالية وعلى الأخص المنهالكة منها. ولكن يجب أن يواكب هذه الزيادة في المياه توفير الشبكات المناسبة للصرف. إذ أن الشبكتين يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب وقد أدى توفير المياه دون الصرف إلى آثار سلبية كبيرة سبق الإشارة إليها.

٤ - الكهرباء

رغم توفر الكهرباء في أغلب القرى (٨٠%) إلا أنها لم تمتد إلى جميعها. وتستخدم الكهرباء في الريف أساسا في الإنارة . ولكن مع تصنيع الريف سيكون هناك حاجة إلى أحمال كهربائية أكبر مما هي عليه حاليا. ولذا فإن مشكلة الطاقة في الريف تتمثل في زيادة أحمالها وتوصيلها إلى كل التجمعات السكنية بالريف.

(٧) قصور الخدمات الإجتماعية

توضح البيانات السابق سردها والخاصة بالخدمات الاجتماعية أن الريف يعاني من قصور هذه الخدمات قصورا شديدا بمقارنته بالحضر وفيما يلي موجز للقصور الخدمي في الريف.

١ - الخدمات الصحية

رغم التقدم الملحوظ في خدمات الصحة الوقائية إلا أنه يلزم استكمال هذه الخدمات حتى تؤدي دورها كخط الدفاع الأساسي في مجال الرعاية الطبية. فبجانب رعاية الأمومة والطفولة يجب أن يمتد نشاط الوحدات الصحية ليشمل التثقيف الصحي والصحة المدرسية وتسجيل البيانات والإحصائيات الحيوية والعناية بالبيئة والنظافة العامة وجمع القمامة والعمل على توفير الشروط الصحية داخل المنازل ومقاومة الحشرات وغير ذلك من عناصر الصحة العامة .

أما من الناحية العلاجية فإن العيادات والمستشفيات الريفية لا تؤدي دورها بدرجة فعّالة . وتشير الإحصائيات أن نصيب الريف من الأسرة يبلغ ١/٢ سرير لكل ألف من السكان ، أما نصيب الحضر فيبلغ في المتوسط ١/٢ ١ سرير لكل ألف ، وفي المراكز الحضرية الكبرى كالقاهرة والإسكندرية يصل هذا الرقم إلى ٢ سرير لكل ألف . وبجانب نقص الأسرة في الريف بصفة عامة فإن المستشفيات الريفية تعاني من جوانب سلبية كثيرة منها صغر حجم المستشفى الريفي والذي يبلغ عادة ٣٠ سرير وهي بذلك لا تكفي لعلاج التخصصات الأساسية ومنها عدم توفر الأجهزة والمعدات الطبية والنقص الشديد في الأدوية والمهمات فضلا عن عدم تواجد الأخصائيين والفنيين والممرضات بأعداد كافية .

ومن الأفضل أن تتجمع هذه الأسرة المتفرقة في مستشفيات أكبر حجما وليكن ٢٠٠ سرير تقوم بخدمة الوحدة المحلية والتي يبلغ إجمالي سكان القرى التابعة لهـا حوالي ١٠٠٠٠٠ نسمة . وتمثل هذه المستشفيات الريفية مع مستشفيات المدن ومع المستشفى الجامعي بعاصمة المحافظة وحدة علاجية متكاملة وتعمل جميعها كفريق واحد . ويتم من خلال هذا التكامل تبادل الخبرات وإعداد دورات التدريب بصفة مستمرة للعاملين في الحقل الطبي أو بمعنى آخر ربط الريف بالحضر في نظام طبي وعلاجي واحد.

٢ - **الخدمات التعليمية**

تشير البيانات الخاصة بالتعليم أن مستوى التعليم بالريف يقل كثيرا عن مثيله بالحضر. وإن كانت نسبة عدد التلاميذ إلى مجموع عدد السكان في المرحلة الابتدائية تكاد تتساوى مع مثيلاتها بالحضر (١٣%). إلا أن الأمر يختلف في المرحلة الإعدادية إذ أن هذه النسبة تبلغ في الريف ٣,٩ % بينما تبلغ في الحضر ٦% وهذا يدل على أن التسرب في هذه المرحلة يصل إلى نسبة عالية .أما التعليم الثانوي فيكاد يقتصر على الحضر وعلى أبناء الريف الراغبين في استكمال هذه المرحلة أن يلتحقوا بمدارس هذه المرحلة في المدن القريبة منهم .

ومن الملاحظ أن المعاهد الأزهرية بمرحلتيها الابتدائية والإعدادية متوفرة بالقرى بنسبة تكاد تتساوى مع مثيلتها بالحضر.

ونخلص مما سبق أن الريف في حاجة كبيرة إلى التوسع في التعليم العام وعلى الأخص في المرحلتين الإعدادية والثانوية كما أنه خال تماما من التعليم الفني والحرفي إذ أنه يكاد لا توجد مراكز للتدريب الحرفي. ومثل هذه المدارس والمراكز الفنية ألزم ما تكون في الريف وذلك لاتجاه نشاطه المهني نحو الصناعات البيئية والصناعات الصغيرة والصناعات التكميلية وكذلك الحرف المختلفة كما سبق توضيحه .

كما أن الأمية سواء بين الرجال أو النساء تمثل مشكلة كبيرة وأساسية في مجال التعليم بل وفي مجال التنمية البشرية بصفة عامة ويلزم الأمر تكثيف برامج تعليم الكبار والعناية بالمراكز المعنية بهذا التعليم .

٣ - **الخدمات الثقافية والترفيهية**

يكاد أن يكون الريف محروما تماما من هذه الخدمات ويتخذ أهل القرى وسائل الإعلام الرئيسية والمسموعة كوسيلة وحيدة للترفيه والتثقيف رغم أن أغلب برامج هذه الوسائل حضرية في أسلوبها وأهدافها.

كما لا تتوفر في الريف الأنشطة الثقافية مثل الندوات والمحاضرات واللقاءات والتي تتلاءم مع منهجهم الفكري وتكوينهم العقلي وتتفق مع قيمهم وعاداتهم وتراثهم. ويبدو أن تثقيف أهل الريف وتهيئتهم لضرورات الحياة المعاصرة مع المحافظة على ذاتيتهم يمثل مشكلة رئيسية

في مجال التنمية الريفية المتكاملة . ويجب الإشارة إلى أن الريف المصري غني بالفلكلور الشعبي في مجال الأغنية والإيقاع والقصة والملاحم ، ولكنها تحتاج إلى إخراج جديد معاصر.

الخلاصـــة والتوصيـــات

أولا : التنمية العمرانية للقرية

السكـــــان والإســـــكان

بلغت نسبة العاملين فى النشاط الزراعي ٤٥% من مجموع القوى العامة فى الريف فى نهاية القرن العشرين ونسبة العاملين فى الأنشطة غير الزراعية مثل المهن والحرف والخدمات والتجارة ٥٥ % وكانت نسبة العملين فى النشاط الزراعي أكثر من ٨٠% فى بداية القرن العشرين وهذا يدل على أن الصفة الزراعية التقليدية للريف المصري أخذت تقل تدريجيا وأصبح مجتمع القرية فى الوقت الحالي عبارة عن مجتمعين متجاورين ولكن منفصلين مجتمع زراعي ومجتمع حضري . ومن المنتظر خلال العشرين عاما القادمة أن تزداد نسبة المجتمع الحضري وتقل نسبة المجتمع الزراعي . وقد أثر هذا التحول تأثيرا كبيرا على الهيكل العمراني للقرية المصرية . فبجانب الكتلة البنائية التقليدية للقرية فقد امتدت خارجها أحياء ذات طابع حضري وبلغت مساحة هذه الأحياء حوالي أربعة أضعاف المساحة الأصلية للقرية .

بلغ عدد سكان الريف المصري عام ٢٠٠٠ م نحو – ٣٦,٩ مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد عام ٢٠٢٠ / إلى حوالي ٤٤,٧٤ مليون نسمة بزيادة قدرها حوالي ٧,٨١ مليون نسمة .

وتقدر الطاقة الاستيعابية للقرى المصرية على أساس ثبات مساحاتها الحالية وعلى أساس كثافة سكانية قدرها ١٥٠ نسمة على الفدان بحوالي ٣٩,٧ مليون نسمة بما فيهم سكانها الحاليين، وبذلك يكون هناك فائض سكاني في الريف المصري في نهاية هذه المدة يقدر بحوالي ٥,٠٤ مليون نسمة ، يجب تهجيرهم من القرى وتوجيههم إلى مناطق أخرى مثل :

- مناطق الاستصلاح الزراعي على أطراف الوادي والدلتا من جهة الشرق والغرب .
- المدن الحالية خصوصا المدن متوسطة الحجم والتي لها قدرة استيعابية سكانية ، وكذلك المدن الجديدة.
- ساحل البحر الأحمر من السويس شمالا إلى حلايب وشلاتين جنوبا .
- محور الصحراء الشرقية ويختص أساسا بالتعدين .
- محور الصحراء الغربية من سيوة شمالا إلى توشكى جنوبا .
- إقليم سيناء وقناة السويس
- منطقة بحيرة ناصر

على أن يتم توجيه الفائض السكاني إلى هذه المحاور في إطار تخطيط إقليمي شامل .

أما القرى الحالية فتستطيع أن تستوعب حوالي ٢,٧٧ مليون نسمة أي حوالي ٦٠٢ ألف أسرة وحدة سكنية . وبافتراض أن العدد المطلوب لمواجهة التقادم والإحلال فى المساكن يقدر بحوالي ٢٥٠ ألف وحدة فى الريف حتى عام ٢٠٢٠ فإن مجموع المطلوب من الوحدات السكنية الجديدة بالقرى الحالية يقدر بحوالي ٨٥٢ ألف وحدة لتلائم احتياجات كلا من الأسر المشتغلة بالنشاط الزراعي والأسر المشتغلة بأنشطة غير زراعية

٢- الحيز العمراني

من أهداف الحيز العمراني للقرية المصرية :

- الحفاظ على الرقعة الزراعية والحد من الزحف العمراني عليها
- توجيه عمليات التنمية العمرانية وتحديد اتجاهات النمو
- إعداد المخططات العامة للقرى المصرية

والوحدة المحلية هي جهة الاختصاص في هذا الشأن ، حيث أن وجود حيز عمراني معتمد للقرية يمكنها من إحكام الرقابة على أي تعديات أو زحف على الأرض الزراعية ، هذا فضلا عن عدم الترخيص لإقامة أي مباني خارج حدود الحيز المعتمد.

لهذا يجب تحديد الحيز العمراني للقرى المصري بناء على تصوير جوي حديث والسير في إجراءات الموافقة عليه واعتماده .

٣- المخططات العامة

يجب إعداد المخططات العامة للقرى المصرية في إطار برنامج زمني محدد ، تجهز هذه المخططات على أساس من الدراسات الميدانية البيئية والعمرانية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية وعلى أساس تحديد الحجم الأمثل من السكان الذي يمكن أن تستوعبه القرية ، ويشمل المخطط العمراني الآتي :-

- خرائط استعمالات الأراضي داخل الحيز العمراني ، وتشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والخدمية وغيرها.
- خرائط شبكات الطرق العامة والشوارع والمسارات الأخرى
- خرائط مواقع الخدمات العامة : المدارس والمؤسسات الصحية والثقافية والترفيهية ومباني الإدارات العامة
- خرائط شبكات البنية الأساسية : مياه الشرب – الصرف الصحي – الكهرباء

٤- الطـــــرق

حوالي ٤٠% من الطرق التي تربط القرى ببعضها ترابية – غير مرصوفة ، أما الطرق داخل القرية فأغلبها غير ممهد – ترابي – غير مستقيمة مسدودة النهايات لا تسمح بالمرور الآلي ،

لهذا يجب تحسين الكتلة السكنية القديمة بتعديل طرقاتها بقدر الإمكان خصوصا المداخل وشارع دايـــر الناحية وفتح النهايات المسدودة ، وخلخلة المباني لخلق مساحات مفتوحة ، كما يجب الاهتمام برصف الطرق التي تربط القرى بعضها ببعضها وتربطها بالمدن التابعة لها.

٥- الصرف الصحي

بلغ نسبة عدد القرى التي شملها مشروع الصرف الصحي أقل من ١٠% من مجموع القرى المصرية البالغ عددها أكثر من ٤٤٠٠ قرية ، يمثل الصرف الصحي في الريف المصري أحد المشاكل الحادة والرئيسية إن لم يكن أهمها حاليا وفي المستقبل . وقد نتج عن عدم وجود مشروعات صرف صحي في القرى تلوث شديد في البيئة الريفية ، وارتفاع منسوب المياه الجوفية وبتم كسح بعض الخزانات والمحارير وصرفها في الترع والمصارف . لذا يجب أن يأخذ الصرف الصحي فى الريف المصري أولوية كبرى فى مشروعات التنمية الريفية

٦- مياه الشرب

يجب العمل على توصيل شبكات المياه إلى المناطق المحرومة من مياه الشرب وإصلاح شبكات المواسير للحد من الفاقد مع تدعيم محطات التنقية الحالية إذ أنه من المنتظر أن يزداد استهلاك المياه من ٦٠ لتر يوميا للفرد الى ما يقرب من ١٥٠لتر في اليوم .

٧- النظافـــة العامة

يجب العناية بالبيئة المحلية والنظافة العامة وجمع القمامة والعمل على تنفيذ الاشتراطات الصحية داخل المنازل وخارجها وغير ذلك من عناصر الصحة العامة ، مع عمل خطة إعلامية للتوعية بالنظافة كقيمة اجتماعية وحضارية .

٨- تخطيط مواقع الخدمات العامة

يمكن تجميع الخدمات العامة التي تنشأ في القرية بشكل متكامل وعلى غرار الوحدات المجمعة التي أنشئت في الخمسينات من القرن الماضي ، والخدمات العامة تشتمل على المدرسة والوحدة الصحية والمركز الاجتماعي والجمعية الزراعية وبنك القرية والمسجد والمركز التجاري ومبنى الوحدة المحلية ، ويجب أن تخطط مواقع هذه المؤسسات بشكل متكامل ومتناسق على أن يراعى توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة في كل قرية .

٩- التشريعات المنظمة للعمران

يجب إعداد التشريعات المناسبة للقرية المصرية بهدف تعمير القرية وتنظيم الكتلة السكنية وتحسين البيئة وحمايتها من الآثار الضارة على أسس سليمة لتوفير مقتضيات الصحة العامة

والأمن والراحة والنواحي الجمالية وذلك عن طريق تحديد الأسس الهندسية الملائمة وتبسيط الاشتراطات الواردة ببعض القوانين التي تسري على المدن المصرية ومن هـذه القوانين : التخطيط العمراني – تقسيم الأرض الفضاء – تجديد الأحياء – تنظيم الشوارع – تنظيم المباني – إشغالات الطرق – النظافة العامة .

١٠ – إدارة العمران

من الملاحظ تضارب الاختصاصات بين الأجهزة المركزية والأجهزة المحلية المنوط بها تنمية القرية عمرانيا . وقد أدى عدم التنسيق فيما بينهما الى تعثر التنمية العمرانية للريف المصري . لذا فإنه يجب تحديد مهام هذه الأجهزة تحديدا واضحا بحيث تعمل جميعها فى نظام إداري واحد يتحقق معه مبدأ اللامركزية والحد من سلطة الوزارات المركزية مع إعطاء الإدارة المحلية مسئولية إدارة العمران تخطيطا وتنفيذا ، وكذلك يتحقق معه مبدأ المشاركة الشعبية الكاملة والفعالة فى هذه الإدارة .

ثانيا : التنمية الريفية المتكاملة

يجب الاهتمام بنظام الريف بصورة متكاملة لكي تشمل بجانب التنمية العمرانية السابق ذكرها على ما يلي :

١- **التنمية الزراعية :** علاج تفتيت الأراضي الزراعية الى حيازات صغيرة وكذلك علاج الاسراف الشديد فى مياه الري .

٢- **التنمية الصناعية :** الاهتمام بالصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة والصناعات المغذية للصناعات المتوسطة والكبيرة .

٣- **التنمية البشرية :** العمل على محو الأمية بين الذكور والإناث والاهتمام بإنشاء مراكز التدريب لرفع مستوى العاملين فى الأداء الحرفي والمهني والصناعي ، وكذلك رفع كفاءة ومهارة العاملين فى مجال البناء والنجارة وأعمال البياض والبلاط والدهان والسباكة ولتكون هذه المراكز فى نفس الوقت مراكز انتاج للوحدات النمطية كالأبواب والشبابيك .

٤- **الخدمات الاجتماعية :** التوسع فى الخدمات الصحية لتشمل الطب الوقائي والطب العلاجي والتوسع فى خدمات التعليم سواء أكان التعليم العام أو التعليم الفني وكذلك العمل على توفير الخدمات الثقافية والرياضية لأبناء الريف .

٥- **المراكز الصناعية الزراعية :** العمل على إنشاء المراكز الصناعية الزراعية ومراكز الصيانة لكي تكون مراكز إنتاجية تهدف الى النهوض بالريف عن طريق تنمية مشروعات الإنعاش الريفي . والصناعات الحرفية وكذلك توفير فرص عمل لأبناء القرية ، لذا فإنه

يجب تخصيص مساحة من الأرض فى موقع ملائم وتقسم الى وحدات نمطية كمحلات تؤجر لأصحاب الصناعات والحرف لممارسة أنشطتهم فيها .